

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التدخل العسكري الإنساني دراسة حالة ليبيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف:

أ. قصادلي فلة

من إعداد الطالبين:

توات يوبا

حدادو ياسين

لجنة المناقشة

رئيسا

أ/ زاوي راج

مشرفا ومقررا

أ/ قصادلي فلة

مناقشا

أ/ عطيش يمينة

السنة الجامعية 2017 - 2018

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى وأشكره على ما أنعم به علينا من فضل

وتوفيق ومنحنا المقدرة على إتمام هذه الدراسة

شكراً

إلى الأستاذة المشرفة

"قصد الي فلة"

التي وقفت على مسؤولية الإشراف على هذا البحث وعلى تقبلها للأخطاء

بصدر رحب

إلى كل أساتذة العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية بجامعة

مولود معمري

إلى كل من ساندنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

إهداء

أَتَقَدِّمُ بِإِهْدَائِي

لِمَن كَانَ قَدْوَةً ثُمَّ دَعَا ثُمَّ فُخِّرَا **عَائِلَتِي**

إِلَى كُلِّ مَنْ سَاهَمَ مِنْ بَعِيدٍ أَوْ قَرِيبٍ فِي تَقْدِيمِ يَدِ الْعَوْنِ لَشَيْءٍ إِلَّا لِيُثْمَرَ
اجْتِهَادِي بِالنَّجَاحِ وَالتَّفَوُّقِ

إِلَى زُمَلَاءِ الدَّفْعَةِ وَأَصْدِقَاءِ الدَّرَجَةِ

أَهْدِيهِ إِلَى كُلِّ جَامِعَةٍ مَوْلُودٍ مَعْمَرِي بَتِيئِي وَزَوْ مِنْ أَسَاتِذَةِ وَطَلَبَةِ وَعَمَالِ
عَامَّةٍ، وَأَسَاتِذَةِ الْعُلُومِ السِّيَاسِيَةِ خَاصَّةً

Thanmirth Nwen S Thusda

إهداء

أَتَقَدِّمُ بِإِهْدَائِي

لِمَن كَانَ قَدْوَةً ثُمَّ دَعَا ثُمَّ فُخِّرَا **عَائِلَتِي**

إِلَى كُلِّ مَنْ سَاهَمَ مِنْ بَعِيدٍ أَوْ قَرِيبٍ فِي تَقْدِيمِ يَدِ الْعَوْنِ لَشَيْءٍ إِلَّا لِيُثْمَرَ
اجْتِهَادِي بِالنَّجَاحِ وَالتَّفَوُّقِ

إِلَى زُمَلَاءِ الدَّفْعَةِ وَأَصْدِقَاءِ الدَّرَجَةِ

أَهْدِيهِمْ إِلَى كُلِّ جَامِعَةٍ مَوْلُودٍ مَعْمَرِي بَتِيزِي وَزَوْ مِنْ أَسَاتِذَةِ وَطَلَبَةِ وَعَمَالِ
عَامَّةٍ، وَأَسَاتِذَةِ الْعُلُومِ السِّيَاسِيَةِ خَاصَّةً

يَاسِينَ

خطة البحث

مقدمة

الإشكالية:

هل شكل التدخل العسكري في ليبيا قطيعة مع المبررات الأخلاقية التي يسوقها أنصار هذا التوجه؟

الفصل الأول: التدخل العسكري الإنساني

المبحث الأول: ماهية التدخل العسكري الإنساني

مطلب 1 : مفهوم التدخل العسكري الإنساني

مطلب 2: تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني

المبحث الثاني أنواع التدخل العسكري الإنساني

المطلب 1: التدخل العسكري من حيث صورته

مطلب 2: التدخل العسكري من حيث أشكاله

المطلب 3: التدخل العسكري الإنساني من حيث دوافعه وأهدافه

المبحث 1: جيوسياسية ليبيا

مطلب 1: الموقع الجغرافي والمقوم سكاني

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية ودور النفط في الاقتصاد الليبي

مطلب 3: الدولة الليبية في ظل نظام معمر القذافي 1969

المبحث الثاني: تطور الأزمة الليبية وانعكاساتها

مطلب 1: توصيف بيئة الأزمة الليبية

مطلب 2: تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية وإسقاط نظام القذافي

مطلب 3 انعكاسات التدخل العسكري على الدولة الليبية

مقدمة

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفياتي اتخذ موضوع التدخل منحى جديدا تختلف في المبررات والأسباب والوسائل عن تلك التي كانت تمارس في السابق. والتي كانت في الغالب تدخلات بدافع تحقيق المصالح الجوهريّة للدول الكبرى، وبصفة خاصة من أجل إعادة ترتيب الوضع الدولي والتحكم في التحولات الدولية المختلفة. مستندا في ذلك على ما تمتلكه الدول من قوة في ظل عدم قدرة القانون على تحقيق الاستقرار التام في العلاقات الدولية، لكن التدخل العسكري في الوقت الحاضر اتخذ منحى التعاون بين الدول للقضاء على المشاكل التي تهدد الإنسانية بما يكفل الاستقرار والأمن والسيادة للجميع بعد نهاية الحرب الباردة، ثم تطورت بعدما عرف العالم تغيرات جديدة في مسار العلاقات بين الدول، ما سمح باستخدام بعض الأساليب العسكرية التي لم تكن معروفة من قبل، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن ما تعرضت له بعض الدول العربية على إثر ما يسمى بالربيع العربي التي خلفت العديد من التحولات في مفهوم الأمن على المستويين الداخلي والخارجي في العديد من الدول العربية كما هو الحال في ليبيا التي تعرضت إلى انفلات أمني بعد الحراك الشعبي الذي أدى إلى زعزعة استقرارها وأمنها، ما أدى إلى تحرك الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل وقف هذا الانفلات الذي أدى إلى اقتتال داخلي أنتج أزمات ذات أبعاد إنسانية معقدة، وهو ما فتح الباب أمام الدول الكبرى لطرح التدخل العسكري الإنساني كآلية لتحقيق الاستقرار في ليبيا عبر حلف الأطلسي.

نتج عن هذا التدخل إسقاط النظام القائم والذي بدوره أحدث مجموعة من التغيرات وذلك بعد التطورات التي حدثت في ليبيا من قبل النظام السائد آنذاك وما تم ارتكابه في حق الإنسانية من اعتداءات وهذا ما أعطى المبرر للدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة وأين تم الاستعانة بحلف شمال الأطلسي (NATO) لتحقيق الأمن والسلم للشعب الليبي وانطلاقا من هذا يمكن طرح الإشكالية التالية

الإشكالية:

هل شكل التدخل العسكري في ليبيا قطيعة مع المبررات الأخلاقية التي يسوقها أنصار هذا التوجه؟

التساؤلات الفرعية

◀ ما هو مفهوم التدخل العسكري الإنساني في العلاقات الدولية؟

◀ ما هي التداعيات الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهور الأزمة في ليبيا؟

◀ كيف ساهم الحلف الأطلسي في إسقاط النظام السابق في ليبيا؟

◀ كيف انعكس التدخل العسكري على استقرار وأمن ليبيا؟

فرضيات الدراسة

◀ إذا كان نظام العقيد معمر القذافي نظاما فرديا واستبداديا فإن هذا سيؤدي إلى

دخوله في حركات تساهم في خلق الفوضى وتفشي الممارسات التي تؤدي

إلى التدخل الخارجي.

◀ إذا كان التدخل العسكري في ليبيا يهدف على إسقاط النظام السياسي القائم فإن ذلك يؤدي دخول ليبيا في حالة فوضى وعدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي.

الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع نجد:

مذكرة ماجستير بعنوان "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي" للطالب زردوحي علاء الدين والتي تطرق فيها إلى دراسة النموذج الليبي خلال الحراك العربي والأسباب التي أدت إليه، كما قدم سيناريوهات لما قد تؤول له الأوضاع في المستقبل.

أهداف الدراسة

◀ التعرف على طبيعة التغيرات الخاصة في فترة ما يسمى بالربيع العربي أو الحراك الشعبي

◀ البعد عن مفهوم التدخل العسكري الإنساني ومفهوم التدخل الإنساني

◀ فهم أغراض التدخل العسكري الذي يسعى من أجل أهداف إنسانية والتي

بدورها تملك ابعاد لتحقيق مصالح قومية

◀ تفسير تأثير عملية التدخل العسكري وكيفية مساهمته في التقليل من حدة

الأزمة أو انقلاب الوضع إلى الأسوء

أسباب اختيار الموضوع

دراسة الانعكاسات التي عرفتھا المنطقة العربية بعد الحراك العربي وبالإضافة إلى تفسير التحولات التي عرفتھا التحديات الأمنية في المنطقة وعلى رأسھا التعرض الدائم للتدخل العسكري المباشر.

الإطار النظري للدراسة

استعنا في هذه الدراسة إلى بعض المقترحات النظرية التي تساعدنا على وصف وتحليل الحراك الليبي والتدخل العسكري أهمھا :

النظرية الواقعية التي تأكد على أهمية تحقيق المصالح الوطنية المرتبطة بأمن الدولة وذلك عبر استخدام القوة.

أما فيما يخص **النظرية الليبرالية** التي تشير في مضمونها إلى أن الديمقراطية هو هدف تسعى الدول الكبرى إلى تحقيقه داخل الدول الصغرى وذلك من خلال نشرها، وبالتالي على ضرورة تحقيق الديمقراطية عبر نشرها من قبل الدول التي تعتبر نفسها حامية للديموقراطية.

أما **النظرية البنائية** فهي تركز على دور المؤسسات في العلاقات الدولية وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فقد فسرت التدخل على أنه عمل مؤسساتي وأنه عمل مبرر وقد يأخذ شكل عسكري.

الإطار المنهجي للدراسة:

في هذه الدراسة اعتمدنا على عدة مناهج وهي كالتالي:

المنهج التاريخي الذي استعمله من أجل تتبع التطورات التاريخية لمفهوم التدخل

العسكري الإنسان وكذلك اللجوء إلى مختلف تعريفات التدخل وذلك في الفصل الأول

منهج دراسة حالة في الفصل الثاني من خلال دراسة تدخل حلف الشمال الأطلسي

في الحالة الليبية

المنهج الإحصائي وذلك في الفصل الثاني من خلال التطرق إلى المقوم الاقتصادي

والسكاني الليبي، إضافة إلى عدد الدول المشاركة في عمليات التدخل العسكري، وأيضاً عدد

الهجمات العسكرية المستخدمة في الحظر الجوي.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تم التطرق في الفصل الأول إلى التأسيس المفاهيمي

والنظري للدراسة وقد تضمنت ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التدخل

العسكري الإنساني، أما في المبحث الثاني أنواع التدخل العسكري، بالإضافة إلى مبحث

ثالث الذي تحدث فيه عن النظريات المفسرة لعملية التدخل.

أما في الفصل الثاني فتم التحدث فيه عن التدخل العسكري في ليبيا وآثاره على الدولة الليبية. واحتوى على بحثين، جاء في المبحث الأول جيوسياسية ليبيا أما المبحث الثاني فكان حول الأزمة الليبية وانعكاساتها.

الفصل الأول

التدخل العسكري الإنساني

تمهيد

يعد التدخل العسكري من أكثر المفاهيم الصعبة للتدقيق كما أنه من المفاهيم التي أثارت الجدل الواسع سواء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية أو في العلوم القانونية. إذ يختلف العديد من الباحثين والفقهاء والمدارس السياسية في وضع تعريفًا مناسبًا للتدخل، لذا يجب التطرق إلى التطور التاريخي له كمصطلح أو كعملية، إضافة إلى التدقيق في الأنواع والصور والأشكال والدوافع التي أدت إلى ظهورها، ومن جانب آخر كيف تفسر كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية هذا الفعل وكذلك منظور القانون الدولي له.

فالهدف من هذا الفصل هو التعرض إلى مفهوم التدخل عبر عرض مختلف التعاريف وتطوره التاريخي وأنواعه وكذا عرض مختلف تصورات مدارس العلوم السياسية لهذه العملية.

المبحث الأول: ماهية التدخل العسكري الإنساني

مطلب 1 : مفهوم التدخل العسكري الإنساني

يعد التدخل العسكري الإنساني من التعاريف التي تعرف الكثير من الاختلافات بين الباحثين والمدارس، رغم أنه كفكرة موجود عند بعض المفكرين القدماء على رأسهم المفكرين اليونانيين، يمكن استعراض بعض هذه التعاريف فيما يلي:

من منظور علم السياسة يرى "هانس موركانتو" أن منذ عهد اليونان القديم إلى عصرنا الحالي تجد الدولة المنفعة بالتدخل في شؤون دولة أخرى لتحقيق مآربها ومصالحها. وأكد "جيمس روزنو" على أن السعي لتغيير البنية السياسية الداخلية للدولة المستهدفة هو أساس أي تدخل خارجي.¹

يعرف قاموس "لاروس (LAROUSSE)" التدخل (INTERVENTION) على أنه عملية التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، والذي لا يمكن أن يكون له مكان في القانون الدولي مهما كان ضعف المنظمة الدولية.²

¹ كمال بوناب، التدخل العسكري لإعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي والتوضيف السياسي، في إطار ملتقى وطني الأول حول مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الرهنة لميثاق الأمم المتحدة، الجامعة الإفريقية، أدرار (حاليا)، ص 02

² ساسي بن علي، المنظمات غير الحكومية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل، رسالة مقدمة لشهادة الماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2002 - 2003، ص 124.

يعرفه (Jose Nay) الذي يقول عنه أنه ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، وهذا في معناه العام أما في معناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.¹

ويعرفه الغنيمي على أنه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها، ومثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو بدون حق في كافة الحالات يمسه الاستغلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدول المعنية ولذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة.²

ويعرفه "برنار كوشنير (BERNARD KOCHNER) " أن التدخل لا يمكن أن يقام باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا، كما أن العمليات العسكرية القائمة بصفة منفردة دون رقابة ورضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة.

اصطلاحا

تعريف التدخل العسكري

انطلاقا مما سبق يمكن اعتماد التعريف التالي لمفهوم التدخل يعني أن تقوم دولة أو الدول المتدخلة باستخدام القوة العسكرية في الدولة المراد التدخل فيها ومهمة فإن التدخل العسكري قد يكون باستخدام القوة العسكرية النظامية أي بإرسال وحدات من جيشها الوطني

¹ إسماعيل عبد الكريم، مقال "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، (الجزائر): دفا تر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 12، 2015، ص 17.

² علاء الدين زردومي ، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة مقدمة لشهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 - 2013، ص13.

إلى الدولة المراد التدخل فيها، وكذا فإن التدخل العسكري قد يكون عن طريق استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر وبصورة رئيسية مثل التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001 أو عن طريق استخدام التهديد باستخدام القوة المسلحة للتأثير في إرادة الدولة المتدخل في شؤونها.¹

التدخل العسكري الإنساني

تعتبر عملية التدخل العسكري الإنساني من أهم الاستثناءات الواردة على نص المادة 4/2 والتي أصبح يناقش بها كبار الفقهاء المعاصرين، وذلك من أجل إنقاذ الإنسانية من ويلات الحروب وقهر الحكام لاسيما تلك البلدان التي تعترف بحماية جدية لحقوق الإنسان. يرى الجانب الفقهي أن التدخل العسكري يعبر عن دوافع إنسانية تجعل من الأعمال العسكرية الممارسة في إطار هذا الاستثناء الوارد على مبدأ تحريم القوة مباحة لأن الصورة المختلفة للانتهاكات المتكررة والجسيمة لحقوق الإنسان داخل إقليم ما تعد من قبيل المبررات التي تبيح الرد التدخل العسكري داخل هذه الدول وفي هذا الصدد يوجد رأيين بارزين يؤكدان ضرورة التدخل العسكري لصالح الإنسانية، يمكن صياغة الحجج التي جاء بها على النحو التالي:

1. إن قاعدة تحريم اللجوء إلى القوة تسمح بهذا النوع من التدخل العسكري وذلك

لعدم النص على تحريمه صراحة.

¹ نفس المرجع، ص 37.

2. إن اللجوء للقوة لا يمثل التدخلات الإنسانية ذلك أن استخدام القوة والتهديد بها يكون محظورا إذا كان مواجهها فقط في السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدولة أو ضد الأهداف السامية للأمم المتحدة وبالتالي لا يمكن إسقاطها على التدخل العسكري من أجل صالح الإنسانية والذي يبيح استعمال القوة من أجل حماية الإنسانية وضمان احترام حقوق الإنسان.¹

التدخل العسكري الإنساني من منظور القانون الدولي

موقف القانون الدولي

إن معرفة موقف القانون الدولي من التدخل العسكري الإنساني يجب أن يستند إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة والقرارات من مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة والقضاء الدولي علما أن نصوص الميثاق لم تدرج نصا صريحا يجيز التدخل العسكري الإنساني أو يمنعه.

الفرع الأول: ميثاق الأمم المتحدة

تعهد ميثاق الأمم المتحدة في بداية ديباجته إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب بتأكيد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وأن يتخذ التدابير الفعالة لحمايتها وإزالة أسباب تهديد السلم الدولي، وتوالت مواد (62)، (68)، (76)، اعتبر

¹ عبد القادر بوراس، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص ص 154 - 155.

أي انتهاك لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية سببا لزعزعة الأمن والسلم الدولي وتهديدا لاستقرار المجتمع الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أصبحت مسألة دولية تخرج من حكم "عدم التدخل" المنصوص عليها في المادة 7/2 من الميثاق وأن أي تعدي عليها يمثل تعد وانتهاكا لقواعد القانون الدولي وعليه من الميثاق إذا نصت على الآتي: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة عن التدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطان الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يقتضي الأعضاء وأن يعرض مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يدخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع."

لقد حدد الفصل السابع من ميثاق الأحكام التي في إطار ما يمكن اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة عند رد الانتهاكات أو أي تهديد للسلم والأمن الدولي حيث أكدت على أن لمجلس الأمن وحدة السلطان لتقريرها إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان، وفي حال ما قرر المجلس ذلك يقدم توصياته أو يقرر ما يجب أن يتخذ من التدابير طبقا لأحكام المادتين (41)، (42)، لحفظ الأمن والسلم الدولي أو إعادته إلى نصابه.

وبينت المادة (41) من الميثاق أنه إذا قرر المجلس ما يتخذه من التدابير لرد العدوان فغن هذه التدابير (تدابير الحظر الاقتصادي) لا تتطلب استخدام القوة المسلحة

لتنفيذها لكونها تدابير ملزمة، ويحق لمجلس الأمن أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، وبموجب المادة (42) من نفس الميثاق إذا ما رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لا تفي بالغرض جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدولي أو لإعادته إلى نصابه، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة.

وأجاز الميثاق استخدام القوة العسكرية كرد لاعتداء دولة ما على أخرى بالقوة العسكرية استنادا إلى حق الدفاع الشرعي باعتباره حقا أساسيا للدولة المعتدى عليها، حيث نصت المادة 51 من الميثاق على أن: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادة أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيها للمجلس بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة اتخاذ من الأعمال لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه."

يتضح مما سبق أن التدخل العسكري في حالات تهديد السلم والأمن الدولي هو الملاذ الأخير لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق مقاصد خاصة التي نصت عليها المادة 1 و2

من نفس الميثاق ضمن فصله الأول، بمعنى آخر أن ميثاق الأمم المتحدة لجأ إلى الوسائل السلمية أولاً ثم إلى قوة السلاح حيث خصص الفصل السادس في حل المنازعات حلاً سلمياً من المادة 33 إلى المادة 38 ثم بين في الفصل السابع أولويات الوسائل السلمية.

مطلب 2: تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني

اتضح سابقاً مفهوم التدخل العسكري الإنساني يتم التمييز بين صيغته القديمة والحديثة حيث اقتضت صيغته القديمة على إمداد الغوث الإنساني من غذاء وملابس وأدوية فقط من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية وغير الدولية كمنظمة الصليب الأحمر منظمة أطباء بلا حدود.

نبذة تاريخية للتدخل العسكري الإنساني

إن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية والتي أحدثتها الاعتبارات السياسية جعلت التدخل العسكري الإنساني يتخذ منحى آخر لتطبيقه، حيث لجأت الأمم المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية لحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية ومنع جرائم الإبادة التي تحصل أثناء الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية ووقف الانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي من قبل الدول التي تجاهلت التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات القانون الدولي الإنساني مما جعلها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وتثير فوضى دولية.

التالية "إنكار وجود الله وعدم الاعتقاد في الدين، الاعتداء على حقوق الإنسان، ارتكاب جريمة القرصنة" وأكد **جورتيوس** على تقييد الحرب العادلة بمبادئ القانون الطبيعي بغض النظر عن عدالة سبب الحرب أو عدمها، كما وضع قيودا على استخدام القوة العسكرية في الحرب العادلة والتي يجب أن تنحصر في حدود ما يحقق النصر، حيث يحرم القانون الطبيعي الإضرار بالأبرياء كالمدنيين من رجال ونساء وأطفال، كما يحرم الإفراط في العنف متى جاوز ذلك حدود الضرورة العسكرية.

أصبح لسياسة التدخل في القرن التاسع عشر هيئة ناظمة سميت "الحلف المقدس" على إتفاق وقع في باريس في أيلول عام 1815 بعد هزيمة، وكان أول من وقع فرنسيس الأول إمبراطور النمسا و**فريدريك ويليام** ملك بروسيا كذلك وقعه كل حكام أوروبا باستثناء ألمانيا وملك بريطانيا والسلطان العثماني، وقد فسر الحلف التدخلات التي تمت في اليونان وروسيا من قبل بريطانيا وفرنسا والنمسا على أنها تدخلات غير مشروعة وذلك عندما طالبت بريطانيا وفرنسا والنمسا بعفو شامل بحق المواطنين الذين ثاروا على القيصر وضمن حريتهم الدينية، إلا أن روسيا لم تخضع لمطالبهم ودعت أن هذا التدخل في شؤونها الداخلية غير مشروع.

وبررت كل من بلغاريا وصربيا واليونان في عام 1912 تدخلها في تركيا بالآتي: أنهم وجدوا أنفسهم للأسف مضطرين إلى اللجوء لقوة السلاح وذلك لوضع حد للمعاملة السيئة التي يلقاها المسيحيون في مقدونيا، وفي عام 1965 قام الرئيس **جونسون** تفسير

غزو القوات الأمريكية سان دومينيك بالآتي: أن السبب الذي من أجله تدخلنا في جمهورية الدومينيكان كان 99 % من حماية أرواح الأمريكيين والأجانب من الألم والأذى في هذا البلد.

يتضح مما سبق أن التدخل العسكري الإنساني مسألة قديمة اكتسبت ثوب الدفاع عن النفس لاعتبارات إنسانية ودينية وهذا لا يختلف كثيرا عما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في وقتنا الحاضر من حق الدول في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان مسلح والحفاظ على سيادتها واحترامها واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها ومن هذا المنطلق توالى التدخلات العسكرية الإنسانية التي تمثلت بالآتي على سبيل المثال:

1. تدخل روسيا وفرنسا في شئون المسيحيين العثمانيين عام 1856 بوصفها

حاميتين للأورثدوكس والكاثوليك

2. التدخل العسكري الفرنسي في سوريا عام 1860 لحماية المسيحيين الموازنة من

المذابح على أيدي الدروز.

3. تدخل روسيا في الدولة العثمانية عام 1878 للانتصار للشعوب في البلقان بعد

ثورة بلغاريا عام 1877

4. التدخل العسكري البريطاني عام 1878 لردع العثمانيين عن الاستمرار في

سياسة القمع المتبعة في أرمينيا

5. تدخل كل من روسيا وبريطانيا والنمسا لحماية المسيحيين المقدونيين في أثناء

ثورة مقدونيا عام 1902 - 1903 بعد تفاقم أعمال العنف التي قام بها الجنود

العثمانيون ضد السكان.

إن التدخلات العسكرية الإنسانية في الماضي لم تكن مقننة وإنما استنادا على مبدأ

الإنسانية الذي يفرض على المجتمع الدولي واجبا أخلاقيا وأدبيا للتدخل وعليه باشرت الدول

في أواخر الثمانينات إلى تغليف التدخل العسكري الإنساني بغطاء قانوني، وأول مؤشرات

ذلك تمثلت في ورشة عمل عقدة في هراري أذار 1989 بمبادرة من جامعة زمبوي وأكاديمية

السلام العالمية، لقد خلصت هذه الورشة إلى اقتران حق تقديم المساعدات الإنسانية بالتدخل

العسكري وإلى إنشاء جيل جديد من عمليات حفظ السلام الدولية، إضافة إلى مبادرات

منظمة أطباء بلا حدود للحصول على جسر جوي محمي عسكريا لتأمين وصول

المساعدات الإنسانية لإنقاذ قبائل مختلفة جنوب السودان.

وتعد الدعوة الصريحة الصادرة عن ثلاثة دول دائمة العضوية في مجلس الأمن هي

فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول عام 1989 للاتحاد السوفياتي

من المؤشرات الأخرى على هذا التغليف، وذلك من أجل التدخل العسكري الإنساني لوقف

الإضراب في رومانيا إلا أن الاتحاد السوفيتي رفض هذه الدعوة.

وتطور التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية في اتفاقية برلين التي وقعت على الدول الغربية في حزيران عام 1991 والتي نصت على أحقية الدول الموقعة بالتدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان انتهاكات القانون الدولي.¹

ولكن منذ انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الثنائية القطبية في 1991 بانهيار الاتحاد السوفيتي شهد العالم تحولات جديدة في المعايير والمنطلقات التي تعتمد عليها الدول لتبرير سلوكها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، خاصة الذرائع التي تعتمد عليها مثل التدخلات بغرض إنساني لحماية الأقليات، إحلال الديمقراطية، وفي نفس الوقت أصبحت للتدخلات طابعا جماعيا من القوى العظمى استنادا على قرارات الأمم المتحدة بداعي إستتباب الأمن والسلم الدوليين في مختلف ربوع العالم، وقد شهد العالم في سنة 1990 تدخلات القوة العسكرية حيث قام حلف الناتو بالتدخل في كوسوفو استنادا إلى الدفاع الشرعي عن النفس حسب ما كشف عنه الحلف. وفي نفس الوقت قامت روسيا بشن حرب ضد الشيشان.

لكن بعد أحداث سبتمبر 2001 عرف العالم نوعا جديدا من أنواع التدخل المبرر، بعد سقوط وانهيار مركز التجارة العالمي بدأت حقبة في تاريخ العلاقات الدولية عبر ما يسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب أو ما يعرف محور الشر الذي على أساسها أصبح يبرر التدخل في كل أنحاء العالم، فمما القصف والتدخل في أفغانستان وغيرها من البلدان تم

¹ معاوية عودة السوالقة، مرجع سابق، ص ص 81 - 85

تبريرها في كونها حرباً ضد الإرهاب كما يصفها فاعلوها، وبذلك شهدت هذه المرحلة تراجعاً في مفهوم السيادة وإشاع التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أصبح يتم اللجوء إلى حلف شمال الأطلسي كأحد الوسائل لتحقيق السياسة الداخلية وظهور تدخلات من نوع جديد تحت تسميات جديدة كالحرب الوقائية، والحرب الاستباقية، والحرب ضد الإرهاب ومكافحته.¹

المبحث الثاني أنواع التدخل العسكري الإنساني

المطلب 1: التدخل العسكري من حيث صوره

1. التدخل غير المباشر: هو ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي وقد يكون بصورة واضحة وعملانية ويتم هذا النوع من التدخل عن طريق الضغوط الاقتصادية وذلك بتقديم القروض التي تتضمن شروط معينة للتأثير على إرادة الدول المتدخلة في شؤونها. وهناك من يطلق على هذه السياسة الاقتصادية اسم "دبلوماسية الدولار" ويمكن أن يحدث أيضاً عن طريق تقديم المساعدات للنوار في الثورات الداخلية وذلك عن طريق المساعدات الحربية أو الاقتصادية، وكذلك يمكن أن يأخذ صورة التدخل الإيديولوجي الذي يعتمد على العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الواقع عليها التدخل، والغرض من هذا النوع قد يكون إقامة نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي معين والتعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها لزعة الثقة، أو خلق سياسة خارجية معينة، وقد يركز على أمن وتنظيم وإدارة الدولة المتدخلة فيها، وكل ما يتعلق بالسياسة العليا لها، وقد يعتمد هذا النوع

¹ علاء الدين زردومي ، مرجع سابق، ص 31.

أيضا على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ضمن دولة أخرى قد تقوم بها مجموعة منظمة أو عصابات المرتزقة. إلقاء الخطابات السياسية المؤثرة لتأليب الرأي العام الداخلي أو الدولي على النظام الداخلي للدولة المتدخل فيها، أو تدعيم المعارضة... ورغم كون هذه الأساليب غير عنيفة إلا أنها يمكن أن تحقق الأهداف المنشودة منها دون تكاليف الدخول في الحرب، و تلجأ الدول المتدخلة إلى هذا النوع من التدخل للتخلص من المسؤولية أو أي رد فعل إزاء تصرفها ومثال ذلك اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب في إيران وكوبا.¹

2. التدخل المباشر

يقصد به التدخل الذي يكون بصورة مباشرة وعملانية وذلك باستخدام القوة المادية ويعتبر هذا النوع من أبرز صور التدخل التي عرفها ويعرفها المجتمع الدولي منذ نشأته وخلال تطوره وقد أكد تاريخ العلاقات الدولية أن معظم صور التدخل كانت تتم من طرف دول تتمتع بقوة وسلطة أعلى من الدولة صاحبة التدخل أكثر حدة وخطورة وذلك بكونه أخطر الوسائل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين حيث أصبحت القوة وخاصة العسكرية منها تستعمل لتحقيق أغراض ومصالح الدول التي تملكها وهذا بسبب عدم التكافؤ السائد في العلاقات الدولية إضافة إلى أن القانون الدولي يفرض على الدول واجب الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها، ذلك بموجب المادة 2 في الفقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة

¹ علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 33.

وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 ومن أمثلة هذا النوع من التدخل تدخل الاتحاد السوفيتي في المجر سنة 1956 وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في عدة دول منها كوبا والعراق.¹

الأمثلة

◀ تدخل الأمم المتحدة العسكري في يوغسلافيا سابقا 1992

◀ تدخل الأمم المتحدة عسكريا في الصومال والموزمبيق 1992

◀ تدخل الأمم المتحدة في كردستان العراقية سنة 1991.²

مطلب 2: التدخل العسكري من حيث أشكاله:

استخدم التدخل العسكري والحرب كأداة لزيادة قوة الدولة بالنسبة للدول الأخرى واستخدمت التدخلات العسكرية كعقاب ضد الذين يهددون توازن النظام الدولي وقد استخدمت التدخلات العسكرية بدافع الحفاظ على توازن القوى بشكلين:

التدخل الدفاعي/ DÉFENSIVE INTERVENTION والذي يعني إسرار دولة ما

على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها، ومثال ذلك تدخل الدولة الأوروبية المالكين في شؤون الدولة الأوروبية الأخرى لمنع انتشار الأفكار الثورية والتحريرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية.

¹ علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 33.

² عبد القادر بوراس ، مرجع سابق، ص ص 261 – 268.

التدخل الهجومي OFFENSIVE INTERVENTION الذي من خلاله تعتمد الدولة إلى إسقاط نظام حكم معين وتغييره كوسيلة لتعديل التوازن في اتجاه يخدم مصالحها ومن الأمثلة على هذا التدخل تدخل الاتحاد السوفياتي في هنغاريا 1956 أو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في غرينادا سنة 1983.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 غرفت التدخلات العسكرية نوع جديد من الدوافع والأسباب والذرائع ولعل أبرزها ما يعرف بالتدخل لمكافحة الإرهاب وارتباط التدخلات العسكرية الحديثة بمفاهيم جديدة كمفهوم الحرب العادلة والحرب الاستباقية والحرب الوقائية. ومن أمثلة تلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق مما يجعل من الحرب على الإرهاب دافع من الدوافع التي تجعل الدول الكبرى تتدخل عسكريا في شؤون الدول الأخرى.¹

المطلب 3: التدخل العسكري الإنساني من حيث دوافعه وأهدافه

* دوافع التدخل

يعتبر اللجوء إلى السلوك التدخل كخيار إستراتيجي لتحقيق الرهانات المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية للدولة ليس بالعملية العفوية أو الارتجالية بل تمت من الدوافع الأمنية، الاقتصادية، الجيوسياسية، الإنسانية، هي بمثابة الحافز لانتهاج السياسة التدخلية.

¹ إسماعيل عبد الكريم، مرجع سابق، ص 217.

الدوافع الأمنية:

تلعب الاعتبارات الأمنية دوراً محورياً في دفع الدول إلى انتهاج السلوك التدخلية كخيار إستراتيجي في السياسة الخارجية للدولة. ويلاحظ أنه كلما كان الدافع الأمني أكثر تأثيراً كلما كان العمل التدخلية أكثر قمعا وعنها، وعلى سبيل المثال تدخلت الولايات المتحدة بعد أحداث في أفغانستان لدوافع أمنية أي لتدمير التنظيمات الإرهابية

الدوافع الاقتصادية:

تساهم العوامل الاقتصادية بشكل كبير في دفع الدول إلى تغليب الخيار التدخلية في السياسة الخارجية ولقد كانت ولا تزال الأهمية الطاقوية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بمثابة الدافع والحافز للتدخلات الأمريكية المتكررة بالمنطقة، كما تشكل الأهمية النفطية الدافع الأساسي للتدخل الأطلسي في الأزمة الليبية 2012 وباعتبارات ذاتها اليورانيوم في النيجر، يمكن تفسير التدخلات الفرنسية المتكررة في أفريقيا الفرنكوفونية.¹

الدوافع الجيوسياسية:

¹ سمير حمياز، إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي: دراسة حالة الشرق الأوسط، مذكرة شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 31 - 32.

تعتبر الدوافع الجيوبوليتيكية من بين العوامل الرئيسية التي تفسر السياسات التدخلية للقوى الكبرى، فعلى سبيل المثال لا تزال منطقة أراسيا تشكل مركز استقطاب ومحور اندفاع السياسات التدخلية للقوى الكبرى المتنافسة على السيطرة العالمية الشاملة.

ولقد كانت النظرية الجيوبوليتيكية لـ **ماكيندر** بمثابة الحافز والموجة لتدخلات الدول الكبرى بأراسيا وبالأخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ذلك أنه من سيطرة على أراسيا يسيطر على قلب الأرض ومن يسيطر على قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية ومن ثم يهيمن على العالم.

إن هذه الدوافع الجيوسياسية هي التي كانت ولا تزال تحكم التدخلات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ذلك أن من يسيطر على الشرق الأوسط الذي يتميز بموقع جيوسراتيجي وثروات هائلة يسيطر على العالم، فضلا عن سعي الولايات المتحدة لاستكمال حلقات انتشارها الإستراتيجي العسكري على المستوى العالمي وإيجاد نقاط ارتكاز حيوية بمنطقة الشرق الأوسط للهيمنة على المنطقة.

الدوافع الإنسانية:

أصبحت مطروحة بقوة خاصة في ظل العولمة وتدويل حقوق الإنسان وإقرار حق التدخل الإنساني والديمقراطي وبرز مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني والحماية الدولية لحقوق الإنسان، ويبدو أن هذه المفاهيم أضحت محل تسييس والتوظيف على نطاق واسع من طرف القوى الكبرى الساعية لتحقيق رهاناتها الإستراتيجية على حساب تفويض سيادة الدول

الأقل قوة والأكثر ضعفا فضلا عن تفويض دعائم الشرعية الدولية على شاكلة التدخل في الصومال وكوسوفو.¹

أهداف التدخل

التدخل من أجل حماية الإنسان وإنقاذ الشعوب المضطهدة

إن الهدف الظاهر من التدخل الإنساني يكمن في وقت الانتهاكات السافرة والجسيمة لحقوق الإنسان وقد ساهم كل من ماريو بيتاتي وبرنار كوشنار في التنظير لهذا النوع من التدخل.

الواقع أن التدخل الإنساني أصبح حق يكفله النظام القانوني الدولي خاصة في ظل عولمة حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية يبدو أن العمل الدولي أثبت أن التدخل الإنساني، عادة ما يحمل في طياته نوايا امبريالية مضمرة مما جعله محل تسييس على نطاق واسع إذ تحركت القوى الكبرى في الزمان والمكان المناسبين لتحقيق وكسب الرهانات الإستراتيجية على حساب تفويض السيادة الوطنية للدول المستهدفة.²

2 التدخل من أجل الديمقراطية

يشكل الوجه الآخر للتدخل الإنساني فالظاهر أن هذا النوع من التدخل يهدف للدفاع عن الحقوق الديمقراطية على شاكلة التدخل الأمريكي لنصرة الديمقراطية في هايتي 1994

¹ سمير حمياز، مرجع سابق، ص 33.

² سمير حمياز، مرجع سابق، ص 35.

وتدخل الديمقراطي المزعوم في العراق 2003 ولكن تبقى الديمقراطية نتاجا للتطور وتصبح العملية السياسية الداخلية ولا يمكن فرضها عبر فوهات المدافع.

ويلجا مؤيدو التدخل من أجل الديمقراطية إلى العديد من المسوغات أهمها مبدأ اريغان يذهب البعض إلى أن هذا المبدأ يؤكد على الشرعية الأخلاقية للدعم الأمريكي بما في ذلك الدعم العسكري للمتمردين.

جاء هذا المبدأ في ظل ظروف دولية معينة كانت السبب الرئيسي للقيامه ولذلك لا يعدو هذا المبدأ أن يكون مشروعا سياسيا صرفا تم تغليفه بمظهر حضاري وأخلاقي جذاب حيث جاء كرد على خطة السوفييات الذين روجوا لمبدأ BREZHNEV. مفهوم حروب التحرر الوطنية

استخدم مبدأ ريفان كذريعة لتبرير الحالات التي لجأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة العسكرية وتشمل التدخل العسكري في غرينادا عام 1983 واعتراض الطائرة المصرية عام 1985 وقصف ليبيا عام 1986 وتلغيم موانئ نيكاراغوا عام 1984 ومن المفارقات أن المقاتلين في سبيل الحرية في أفغانستان كما طلب الرئيس ريغان أن يسميهم هم أنفسهم الذين استصدر مجلس الأمن قرارات إبادةهم باسم الحرب على الإرهاب

مبدأ السيادة الشعبية ←

يرى بعض الفقهاء أن السيادة مفهومها مغاير لسلفه في القانون الدولي التقليدي. إذ أن السيادة محل الحماية في القانون الدولي المعاصر هي: سيادة الشعوب وليس سيادة الأنظمة الحاكمة، وهذا التغيير في مفهوم السيادة استبعد تغيير في طبيعة الانتهاكات التي تتعرض لها دولة معينة، فبالإضافة إلى أن السيادة الشعبية تنهك في حالة قيام قوات أجنبية بغزو أراضي تلك الدولة، فإنها تنتهك أيضا عندما تستولي طغمة حاكمة على مقاليد السلطة وتمارس سلطة مطلقة ضد رغبات وأمانى شعب تلك الدولة، بمعنى أن السيادة في ظل القانون الدولي المعاصر يمكن أن تنتهي في نحو خطير من قبل القوى السياسية الداخلية تماما كما تنتهي من قبل القوى الأجنبية، فقد شكل الإعلان المنفرد للاستقلال من قبل حكومة SMITH في زيمبابوي، روديسيا سابقا انتهاكا لسيادة الشعب ونفس الأمر ينطبق على نظام الصين ورومانيا والفلبين وبنما وكوبا.¹

يمكن أن يكون التدخل العسكري كرد فعل لأعمال متمثلة فيما يلي:

◀ أعمال معيقة لمهام العمل الإنساني كرفض المرور للقوافل الإنسانية، الحجز

الطويل في مراكز المراقبة ورفض الدخول إلى المناطق الخاصة.

◀ أعمال السطو على بعض المواد بحوزة المنظمات الإنسانية والتي تسمى

"الضريبة الإنسانية"

¹ كمال بوناب، مرجع سابق، ص 10

◀ أعمال العنف ضد أملاك ومحلات وسائل نقل المنظمات الإنسانية بما في ذلك الرجم بالحجارة وإطلاق النار والقنبلة.

◀ أعمال العنف الموجه ضد أعضاء المنظمات الإنسانية، كالحرق والحجز وإطلاق الرصاص الذي سبب عطب أو قتل لأحد منهم.

ولهذا قيد العديد من الفقهاء اللجوء للقوة بعدة شروط وجعلوا أول هذه الضوابط الهدف الإنسان لا غير، إلا أن الفقهاء قد اختلفوا في ما بينهم في قضية القائم بالتدخل والمشرف عليه.¹

المبحث الثالث: الإطار النظري للتدخل العسكري الإنساني

مطلب 1: التدخل في إطار النظريات التقليدية

1. الواقعية:

يرى منظور الفكر الواقعي أن حماية المصلحة الوطنية بحد ذاتها هي واجب أخلاقي وبذلك يكون التدخل الإنساني ملائماً في حال ضمان مصلحة الدولة بحد ذاتها حسب الفلسفة "غيورف هيفل" الذي يرى أن أولوية سيادة الدولة وعدم التدخل هو السبيل الوحيد لحمايتها وضمان التعايش السلمي على الساحة الدولية من خلال احترام الحدود القانونية التي تميز الترتيبات المؤسسية المختلفة والسلوك السياسي بين الدول (WALSH 2004)

¹ ساسي بن علي، مرجع سابق، ص 157.

وبذلك فالدولة لها حق قانوني وأخلاقي ضد أي تدخل خارجي كما لها الحرية في تنظيم سياستها الداخلية في مآمن من أي تدخل من قبل دول أخرى (HEINZE 2009).

العناصر التي غالبا ما تكون مادية، وفي هذا المجال حاول رواد هذا الاتجاه من أمثال والتز K. WALTEZ تحويل التركيز على مفهوم القدرات وربط هذا المفهوم بمدى قدرة الدولة وقوتها بدل التركيز على القوة فقط وذلك يكون من خلال دراسة بعض العوامل مثل (حجم السكان، مساحة الدولة، توفر الموارد، الطاقة الاقتصادية، القوة العسكرية، الكفاءة ...) فتوفر الدولة على هذه المعطيات يساهم ويساعد على التفوق والامتلاك للقوة اللازمة للهيمنة السياسية والانتصار العسكري.¹

من الواقعيين من يرى أن التدخل يشكل أحد الخيارات الإستراتيجية المطروحة لتحقيق المصالح الوطنية المسطرة في مفكرة السياسات الخارجية للدول، ولذلك يرى هانس مورغانو: أن تاريخ السياسة الدولية منذ العهد اليوناني إلى يومنا هذا والأمم في صراع دائم ومستمر من أجل تسوية مصالحها المتضاربة وعليه فالتدخل الدولي من منظور واقعي يعد وسيلة هامة لتحقيق المصالح الوطنية خاصة في كنف بيئة دولية تتسم بمحدودية الموارد.²

وحسب الواقعية هناك عدة دوافع تدعو الدول إلى التدخل ومن بينها:

الدوافع الأمنية: إذ يصبح التدخل وسيلة من وسائل التحكم في نمط التفاعلات

وتشكيل النظام الدولي وبذلك تسعى الدول من خلاله الوصول إلى زيادة القوة THE

¹ زردومي غلاس الدين، مرجع سابق، ص 49.

² سمير حمياز، مرجع سابق، ص 43.

MAXIMISATION OF POWER، وفي هذا الصدد يقو هانس مورغانتو بأن رجل السياسة يعمل بدافع من المصلحة الوطنية، والتي تتراوح في حدها الأدنى ضمان الأمن والاستقرار، وفي أعلى صورها التأثير على الوحدات السياسية الأخرى، ومنه فإن للقوة عند الواقعيين يتجسد أهم شكل من أشكالها في التدخل العسكري إضافة إلى زيادة الأمن فمن خلال التدخل فإن الدولة تسعى إلى الحفاظ على أمنها ووحدتها الداخلية، إضافة إلى ذلك زيادة نفوذها الدولي والتدخل يكفل لها تحقيق ذلك.

وبذلك فإن التدخل الدولي حسب المنظور الواقعي هو نابع من الدوافع المصلحية وذلك لتعظيم المكاسب ولا علاقة له بالمبادئ الأخلاقية التي يغيب فيها التماثل بين الكلفة والهدف المراد تحقيقه، والدوافع الكامنة وراء التحرك العسكري. ومن هنا يرى هدلي بول أن التدخل من أجل أسباب ليبرالية كثيرا ما يؤدي إلى الفوضى، وهذا ما يسبب وجود اختلاف في القواعد وعدم الاتفاق على المبادئ الأخلاقية المنظمة لحق التدخل الإنساني، مما يؤدي إلى نتائج فوضوية أو ما يعرف بالفوضى وإساءة التدخل. أين تصبح الأغراض الإنسانية مجرد غطاء.¹

الدوافع الاقتصادية والنفعية: ذهب في هذا الاتجاه من طرف أنصار الواقعية الجديدة NEW REALISM الذين يرون أن قرار التدخل نابع من معطيات سياسية واقتصادية، وعلى عكس الكلاسيكيين الذين ركزوا على قضايا السياسة العليا وأغفلوا العامل الاقتصادي،

¹ علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 48.

فالواقعين الجدد ركزوا على هذا البعد من أمثال كينث والترز **K. WALTEZ** الذين يرون أن القوة الاقتصادية تعادل القوة العسكرية وذلك خاصة بعد الحرب الباردة والدور الذي لعبه العامل الاقتصادي فيها.¹

ومنه فإن التدخل حسب المنظور الواقعي يضمن توزيع القوى داخل النظام الدولي ويضمن حماية مكاسب الدولة السياسية والاقتصادية، والتدخل هو وسيلة لتشكيل نظام دولي ذو طابع إستراتيجي.

الآليات التي تقوم عليها عملية التدخل من خلال الطرح الواقعي

يعتبر مفهوم القوة بالنسبة للواقعين المتغير الأساسي لشرح سلوكيات الدول أو ما يرتبط بالقوة العسكرية في السياسة الخارجية لها، وبالمقابل يقللون من أهمية الآليات الأخرى كالثقافية والإعلامية، فمثلاً استخدام دولة من الدول القوة العسكرية في تدخلها على دولة أخرى ذلك سيؤدي إلى نتائج وتكاليف أعلى إذا ما قورن بتدخل مثلاً دولة (س) في دولة أخرى (ع) واستخدمت في تدخلها متغيرات أخرى غير المتغير العسكري أو القوة العسكرية. لكن تبقى حسب الواقعية المواجهة المباشرة حتمية إذ يقول والترز في هذا الشأن "أن القوة تستخدم ليس بصفاتها الخيار الأخير بل بصفاتها الخيار الأول والدائم"²

النظرية الليبرالية :

¹ يوسف ناصف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتب العربية، 1985، ص 63

² Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche. *Théories de la sécurité*, Edition Montchrestien, 2002, P 94.

يقوم المذهب الليبرالي على قيم "الحرية"، "الفردانية" و"الديمقراطية". كما يرى أن الفواعل الدولية هي أبعد من الدولة ولكن دون تهميشها وذلك بتوسيع مساحة التفاعل الدولي لتشمل كل النشاطات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الناشطة في المجال الإنساني، الأفراد والتنظيمات الإرهابية...

وإذا كانت نظرية المجتمع الدولي التضامني قالت بضرورة التدخل لدوافع إنسانية لرفع المعاناة والأزمات الإنسانية ووضع حد للانتهاكات الجسيمة والسافرة لحقوق الإنسان في الدول التصفوية وذلك استنادا إلى عالمية حقوق الإنسان، وإلى الترابط الموجود بين حفظ السلم والأمن الدوليين والدفاع عن حقوق الإنسان، ضف إلى ذلك الضرورة التي يملها الواجب الأخلاقي، ومن التضامنيين من يذهب إلى القول بأن التدخل الإنساني مثله مثل الدفاع الشرعي عن النفس فهو يندرج تحت الاستثناء أن الواردة على حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

أما دعاة نظرية المجتمع الدولي التعددي فيعتبرون مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل والاستقلال السياسي للدول هي فوق كل اعتبار، كما أن حقوق الإنسان تتميز بالخصوصية وليس بالعالمية.²

ويمكن استخلاص مبررات تباين النماذج التفسيرية الليبرالية في حالتها الصراع والتعاون الدوليين من خلال ما تتبناه الليبرالية البنوية. فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول

² سمير حمياز، مرجع سابق، ص 44.

استنادا إلى تحالفاتها الإستراتيجية أكثر منها في حالة التجانس الديمقراطي، ونشهد في الجهة المقابلة صورة إنعدام الحرب بين الدول المتباعدة ديمقراطيا مؤسساتيا في حالة ما إذا كانت تتمتع بتاريخ مشترك أو بالتقاطع الإستراتيجي الذي يضمن للدول تحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن مؤشر التوافق الليبرالي.

حيث يرى **دوبل** بأن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية وهنا ما يعني أن الفرضية الديمقراطية تقوم أساسا على التوافق القيمي المؤسساتي لتبديد التعارض المصلحي بين الديمقراطيات كمنطق لتقشي السياسات الأمنية للدول والحالات التي تقدم فيها على الحرب التي تصبح وضعاً استثنائياً لدى الليبراليين.¹

أن النظرية الليبرالية تشير إلى الديمقراطية باعتبارها مدعاة للسلم لا للعنف وحسبهم إن الدول الديمقراطية فهي لا تتصارع وتتنازع فيها بينها وهذا يعني الدعوة للتوجه نحو الديمقراطية ومنه إحلال السلم وتجنب الأزمات والحروب.

النظرية البنائية

إن النظرية البنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وذلك بسبب إخفاق نظرية الاتجاه التفسيري في نهاية الحرب الباردة، ومن أبرز دعاة البنائية: **بيتر هازنشتاين** **PETER HAETENSTEIN**، **فريديريد كراتوشويل**،

¹ يمينة تويقر، إنعكاس التدخل الدولي العسكري على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا، مذكرة شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

نيكولاس أوناف الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابة "عالم من صنعنا" منتقدا فيه أفكار وواقعية والتر الجديدة وألكسندر وانتدت.

وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية تركز البنائية على عنصر الهوية INDENTILY إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وأصبح ذلك بشكل أكثر وضوحا مع بروز قضايا الأقليات بعد ما تحول الصراع من صراع بين دول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وقضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية لاسيما بعد تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن اللعب على أوتار التغيرات الذاتية والانتماءات العرقية الثقافية للأفراد صناع قرارات هذه الوحدات السياسية مما يتم ذلك عن وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.¹

إن هذه النظرية تؤكد أن السلوكيات الخارجية مدعومة بالأساس بواسطة القواعد والمعايير والقيم المشتركة حول السلوك المناسب. وأن القرارات في السياسة الخارجية للدول هي عبارة عن تحصيل حاصل لحمايتها في حماية القواعد والمعايير النظامية التي تحددها المؤسسات العالمية. ووفقا لفانينمور FINNMOR إن أهم الأسباب التي ساهمت في تبرير سياسات التدخل بعد الحرب الباردة هي الكوارث التي واجهت الإنسانية التي تحدث داخل

¹ عبد الناصر جندلي، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 322 - 324.

أراضي الدول الأخرى غير القادرة على مواجهة هذه الكوارث باختلاف أنواعها وأشكالها في انتهاك لحقوق الإنسان، الإرهاب، الحروب الأهلية. كما ترى أن التنظيم الذي يتميز بشكل من العنف مستمد من ذلك العمق في العمليات والمساواة الاجتماعية وبذلك فإن العمل العسكري يمكن تبريره إذا كان له أغراض إنسانية.¹

¹ عز الدين حمايدي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، متصفح يوم 2018/05/02 على 13:00 من موقع: [/https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzri-albnai-fi-alylaqat-alduli.5983](https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzri-albnai-fi-alylaqat-alduli.5983)

خلاصة الفصل الأول

من خلال التعاريف المختلفة التي تطرقنا إليها والتي تناولت مفهوم التدخل يظهر أن التدخل العسكري رغم أنه موجود منذ القدم إلا أنه مازال من المفاهيم المعقدة وذلك بفعل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تنوع الوسائل والسياسات التدخلية.

فيمكن تعريف التدخل العسكري على أنه التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة ما وذلك باستخدام القوة العسكرية سواء لوضع حد للأنظمة أو لاعتبارات إنسانية والتي تكمن في حماية حقوق الإنسان.

وصلنا إلى يمكن اعتبار أن التدخل العسكري لديه أنواع مختلفة سواء من حيث صوره أو من حيث أشكاله كما أنه يمتاز بعدة أهداف وأسباب ودوافع.

من خلال تطرقنا إلى المنظورات السياسية التي تناولت التدخل في العلاقات الدولية نجد أن التدخل اختلف تفسيره باختلاف التوجهات النظرية لكل مدرسة، فالمدرسة الواقعية تناولته على أنه عمل عقلاني له دوافع أمنية ويرتبط بالنفعية والمصلحة، أما المدرسة الليبرالية تناولت التدخل على أنه عمل يرتبط بدوافع إنسانية وأخلاقية وحضارية، أما المدرسة البنائية ترى أن التدخل هو عمل مؤسساتي وأنه عمل مبرر وقد يأخذ شكل عسكري.

الفصل الثاني
التدخل العسكري في ليبيا
وأثاره على مستقبل
الدولة الليبية

تمهيد:

يمثل النظام السياسي الليبي نظاما منفردا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي أو من الناحية السياسية أو القانونية نظرا للخصائص المغايرة لمختلف باقي الأنظمة سواء على الساحة الإقليمية أو القارية أو العالمية، وبالخصوص في عهد **معمر القذافي** في 1969، انطلاقا من ذلك عرفت ليبيا في ظل الحراك السياسي الذي عرفت المنطقة بشكل عام هي الأخرى حراك شعبي هدف إلى إسقاط هذا النظام وتغييره ما أدى إلى أنه أخذ أبعادا أمنية وسياسية تسببت في الانفلات الأمني والدخول في نزاع داخلي.

كما سيتم في إطار هذا الفصل إلى تحديد الجيوسياسيا الليبية حيث تم التطرق إلى تحديد المقومات الجغرافية والسكانية والاقتصادية التي تملكها المنطقة، خاصة الثروة النفطية. وكذلك إلى تداعيات الأزمة الليبية، وتدخل حلف الناتو وإسقاط نظام **القذافي**، بالإضافة إلى التطرق لمختلف انعكاسات التدخل العسكري على المنطقة والذي خلف تعقيدا أكثر للوضع مما كانت عليه، ما أدى إلى المزيد من التأثيرات على المستوى الداخلي والخارجي.

المبحث 1: جيوسياسية ليبيا

مطلب 1: الموقع الجغرافي والمقوم سكاني

تقع ليبيا في قلب شمال أفريقيا ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 1950 كم وتمتد أراضيها من وسط ساحل شمال أفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق مصر وجزء من السودان، من الجنوب نيجر تشاد والسودان وفي أجزاء من الجنوب والغرب تتصل بالجزائر، وفي الشمال الغربي تتصل بتونس. حدود ليبيا تمتد في خطوط تكاد تكون مستقيمة عبر المناطق الصحراوية المترامية.¹

تقدر مساحة الدولة الليبية 1.159.540 كم² وتعتبر اللغة العربية هي الرسمية المعتمدة من الحكومة الليبية حتى في معاملاتها الأجنبية، (كتعريب جوازات سفر الأجانب) حيث يتحدث بها الليبيون بنسبة 95 % والباقي 5 % من السكان باللغة الأمازيغية التي لا تتمتع بالمركز الرسمي، يتكلم بها البربر والتوارف في الجزء الجنوبي من البلاد، إلى جانب اللغة العربية كما يتميز التوارف بلغتهم التماشقية وأزياءهم الخاصة.

تعد ليبيا متجانسة حيث يدين غالبية السكان بالدين الإسلامي 97 % مسلمون 3 % ينتمون إلى ديانات أخرى معظمهم من الأجانب غير المقيمين بشكل دائم، و لا توجد

¹ حبيب هنري، ليبيا بين الماضي والحاضر طرابلس، منشورات المنشأة الشعبية للثورة والتوزيع والإعلان، 1981، ص

جماعات شيعية ومعظمهم الجالية المسيحية هم أجانب من اللاجئين الأفارقة أو من أقباط
أوروبيين عاملين في ليبيا.¹

1. المقوم السكاني

يتكون الشعب الليبي من بدو رحل وهم أكبر سكان الهضاب والصحاري وحضر
يقيمون في المدن وهم البرانس سكان المدن الشمالية.²

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6597 مليون نسمة حسب احصائيات 2010 بنسبة
نمو سكاني تصل إلى 2.42 % وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق
الساحلية في شمال البلاد اذ يبلغ معدلها 50 نسمة في الكيلو متر، بينما هي حوالي 1
نسمة في كيلومتر في الجنوب وتصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87 % ونسبة عدد
سكان الارياف حوالي 13 % ويعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا، وعاملا
مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من
التحالفات السياسية.³

¹ يمينة توقير، مرجع سابق، ص 11.

² محمد السيد، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، مؤسسة شباب الجامعة، 2006،
ص 14.

³ محمد شباني، الوضع في ليبيا وأثره على منطقة المغرب العربي، مذكرة شهادة الماستر، جامعة الدكتور الطاهر مولاوي،
سعيدة، 2015، ص 22.

2. أهم قبائل الدولة الليبية.

1.2. بني غازي: ويمتد السهل من بنغازي إلى طوكره وهي أرض مكشوفة مستوية من الحجر الجيري والحصى وتغطي بعض أجزائها صلصالة حمراء تكونت من تفتت الصخور وتنتشر فيها بعض أجزائها العذبة، أما غرب بني غازي فتغلب عليه الطبيعة الرملية.

ويشتغل الأهالي في بنغازي بالزراعة البسيطة والتجارة حيث تستورد المصنوعات القطنية والجلدية وتصدر لمصر الماشية وكانت القوافل التجارية تتجه إلى بنغازي وتنتقل بين المدن البرقية مته دارنة وطبرق في الشمال، وواحاتها في جنوب كفرة وأوجالة وفزان حيث كان الإقليم بركة نشاط تجاري مع السودان منذ العهد اليوناني.

2.2. الورفلة: تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بني غازي وسرت.

3.2. القذافة: وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط، عرب طرابلس وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية أين كان يعتمد عليها القذافي حمايته وحماية أسرته.

4.2. ورشفانة: تعتبر إحدى أكبر القبائل الليبية وتتمركز في ضواحي طرابلس نظرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.

5.2. البربر: هم الذين يسمون أنفسهم بالأمازيغ، يشكلون الأقلية الأكثر أهمية،

أمازيغ ليبيا كانوا في الأصل يقطنون سهل جفارة في الشمال الغربي حيث كانت زوارة مركزهم الرئيسي، إلا أنه وبسبب عمليات الغزو العربية اتجهوا نحو المناطق الداخلية في طرابلس ومضت عملية تعريب البربر بشكل أكثر سرعة واكتمالا مما تم في أي من بلدان المغرب العربي الأخرى.¹

3. التعليم في ليبيا:

التعليم في ليبيا بجميع مراحلة مجاني وينقسم إلى قسمين:

1.3. القسم الأول: وهو التعليم العام (الاجباري) وينقسم إلى مرحلتين:

- المرحلة الأساسية وتتكون من تسعة سنوات دراسة
- المرحلة المتوسطة (الثانوية) وهي تخصصية وتتكون من ثلاث سنوات دراسة

2.3. القسم الثاني: وهو التعليم العالي ويتكون من الدراسة الجامعية لمرحلة

البكالوريوس والليسانس، الدراسة الجامعية لشهادة الماجستير (العالية)، الدراسة العالمية لشهادة الدكتوراة (الدقيقة) وتقوم الجهات التنفيذية للدولة بإفاء الطلاب الليبيين للدراسة بالخارج في الدول المتقدمة لاستكمال دراستهم على حساب الدولة.²

¹ الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 جويلية 2011، ص 19.

² ليبيا المعرفة، متصفح في 2018/05/15 على 20:00 من موقع : ليبيا/ <http://www.marefa.org>

4. المناخ

يتأثر مناخ ليبيا بالبحر المتوسط في الشمال، وبالصحراء في الجنوب، فمناطق طرابلس وبرقة الساحلية الضيقة تتأثر بالبحر المتوسط بينما تترك الصحراء تأثيرها على بقية البلاد فالرياح الجنوبية الجافة التي تسمى برياح القبلي تهب في أواخر الربيع وأوائل الصيف وتؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في الشمال لتصل إلى 30 و 40 مئوية خلال ساعات معدودة وتحجب الشمس وتضر بالمحصولات الزراعية بما يثير من غبار في كل مكان، وباستثناء هذه الظاهرة المناخية الطارئة يسود الشريط الساحلي لطرابلس وبرقة مناخ البحر المتوسط مع بعض الاختلافات البسيطة، فهو حار ورطب صيفا بارد ممطر شتاء وتقل درجة الرطوبة في منطقة الجبل الأخضر ببرقة، ويسقط الثلج أحيانا في بعض مناطق جبل نفوسة والجبل الأخضر وتصل الأمطار التي تسقط في الأقاليم الشمالية إلى 20 بوصة سنويا في الفترة ما بين نوفمبر ومارس، أما في الجنوب فليست الأمطار بهذه الوفرة وخاصة في فزان والمناطق الصحراوية.¹

5. المياه:

تقع ليبيا من المنطقة العربية التي تعتبر من أكثر المناطق فقرا في موارد المياه في العالم، وتقع مساحة كبيرة من ليبيا داخل المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي مما يجعلها تعاني من قلة معدلات هطول الامطار وتفتقر لجريان المياه السطحية عدا عن بعض

¹ حبيب هنري، مرجع سابق، ص 16.

الأودية، فتعتمد في مواردها بشكل رئيسي على المياه الجوفية ويوفر مشروع النهر الصناعي الذي بدأ في العمل منذ عام 1993 إمدادات المياه للمدن ذات الكثافة السكانية العالية على الساحل الليبي.

تنقسم الموارد المائية في ليبيا بين موارد تقليدية مثل المياه الجوفية والمياه السطحية الناتجة من جريان الأودية في مواسم هطول الأمطار و موارد غير تقليدية مثل المياه المعالجة من البحر والمحيطات ومعالجة مياه الصرف الصحي.

1.5. الموارد التقليدية:

أ. المياه الجوفية: تعتمد احتياجات ليبيا المائية في 95 % على المياه الجوفية حيث تشكل المصدر الأساسي للمياه المستعملة في قطاعات وأنشطة مختلفة أهمها الزراعة والري الاستخدامات المنزلية والصناعية والاقتصادية والصحية.

تنقسم المياه الجوفية إلى ستة أحواض رئيسية سهل الجفارة، الجبل الأخضر، الحمادة الحمراء، مرزق، الكفرة، سرت.¹

¹ ريمة إبراهيم حميدان، سياسة إدارة الموارد المائية في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أبريل 2017، ص 3.

* كميات المياه بالاحواض الجوفية في ليبيا

كمية المياه المتاحة	المساحة	الأحواض
متجددة	غير متجددة	
50	300	سهل الجفارة
50	300	الجبل الأخضر
350	50	حمادة الحمراء
1650	--	الكفرة
1570	--	سرت
2500	--	مرزق

2.5. المياه السطحية:

تقتصر ليبيا إلى جريان المياه السطحية بسبب طبيعة مناخها الذي يمنح معدلات هطول بمتوسط 100 مم في السنة مع وجود مناطق تصل فيها معدلات هطول السنوية إلى 500 مم في السنة بسبب طبيعتها الجبلية وقربها من الساحل مثل الجبل الأخضر وجبل نفوسة، وهذا ما يجعل الاعتماد على المياه السطحية في الاحتياجات المائية لا يتجاوز 3.1%¹

¹ ريما إبراهيم حميدان، مرجع سابق، ص 4..

3.5. الموارد غير التقليدية:

تكمّن أهمية الموارد المائية غير التقليدية في كونها تساعد في توفير كميات الطلب على المياه المتزايدة لعدة أسباب منها: الزيادة السكانية وتغير أساليب استعمال المياه نتيجة تطور الحضاري والتنمية الزراعية والصناعية ومن بين هذه الموارد مياه البحر.

تتميز ليبيا بشريط ساحلي طويل يقدر بحوالي 1950 كيلومتر وبكثافة سكانية عالية في المدن التي تقل على الساحل مما جعلها تلجأ لاستغلال مياه البحر كأحد المصادر غير التقليدية الرئيسية لدعم الإمداد المائي للمناطق الشمالية منذ الستينيات، كما ازداد الطلب على المياه في القطاع الصناعي خاصة في عمليات التنقيب على النفط.¹

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية ودور النفط في الاقتصاد الليبي

1. الأهمية الاقتصادية:

1. بنية الاقتصاد الليبي

يمثل الاقتصاد الليبي نمطا مثاليا لاقتصاد نامي مفتوح يعتمد اعتماد شبة كلي على عائدات النفط، فيفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء تصدير النفط خصوصا بعد ارتفاع أسعاره أوائل وأواخر السبعينات حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو عالية وتزايدت في الناتج المحلي والإدخار والاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يتم

¹ نفس المرجع السابق ص 8.

تحقيقها في أيا من معدل العالم باستثناء بعض الدول النفطية الخليجية خصوصا خلال الفترات التي شهدت ارتفاعا حادا في أسعار النفط.

2. خصائص الاقتصاد الليبي:

ينفرد الاقتصاد الليبي بصغر حجم السوق المحلي المرتبط بضآلة حجم السكان وعدم كفاءة عنصر العمل كليا وفنيا وتدني مرونة القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) ناهيك عن عدم استقرار وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية وخاصة التنمية منها.

هيمنة القطاع على الأنشطة الاقتصادية ظل الاقتصاد الليبي محتفظا بمعظم مميزات التخلف رغم ضخامة الجهود التي بذلت في مضمار التنمية وقد ظهر ذلك جليا عقب الانهيار الحاد في أسعار النفط في أوائل الثمانينات حيث تراجعت معدلات النمو على المستوى الكلي والجزئي بشكل حاد، وكذلك ظهرت الاختلافات الهيكلية بوضوح وهو ما استدعى إعادة تصحيح بعض متغيرات الاقتصاد.

قدر دخل الفرد في مدينة طرابلس عام 1952 بحوالي 4 دولار سنويا لذا وصف الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت اقتصاد العجز وهيمنة الحلقة الخبيثة متمثلة في انخفاض مستوى الإدخار والدخل وبالتالي الاستثمار والإنتاج، وصار الاعتماد واضحا على الواردات للإيفاء بالمتطلبات الأساسية للسكان وهو ما عمل مع عدم وجود صادرات كافية إلى

استفحال العجز بالميزان التجاري ثم ميزان المدفوعات الأمر الذي زاد من الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية.¹

* أسس النظام الاقتصادي في ليبيا: يقوم الاقتصاد الليبي على مجموعة:

- كسر احتكار الثروة أي أن تكون السلطة المحتكرة للملكية هي سلطة الناس (سلطة الشعب نفسه) وأن تكون ثروة المجتمع حقا لكل أفراد، فالثروة الاجتماعية حق لجميع أفراد المجتمع.
- أن تستخدم ثروة المجتمع لإشباع الحاجات المادية للأفراد وأن يكون لكل فرد حق الانتفاع في مجال الذي يختار والذي يتناسب مع قدراته ومواهبه.
- النشاط الاقتصادي يهدف إلى إشباع الحاجات فهو نشاط إنتاجي خال من علاقات الظلم والاستغلال، إذ لا يجوز لأي فرد من أفراد المجتمع أن يستولي على نصيب من الأرض أكبر من تلك التي يخصصها له المجتمع لإشباع حاجاته.
- أن يكون هناك تمييز بين ما يعتبر حقا للفرد باعتباره احد عناصر الإنتاج الأساسية فالقاعدة الطبيعية هي أن لكل عنصر من العناصر الإنتاج حصة من هذا الإنتاج.²

¹ عبد الرحمن علي محفوظ، الهدف من المقرر الاحتواء بالاقتصاد الليبي ومعرفة مدى الإعتمادات الكلية و ما هو النمط المثالي في الاقتصاد الليبي بوجه عام، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، ص ص 3-4.

² نصيرة حداد، آمال عاقب، تطور مفهوم التدخل الإنساني على ضوء الأرضية الليبية لفترة ما بين 2011 - 2013. مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة حسينة بن بو علي الشلف، 2015 - 2016)، ص 67.

3. دور النفط في الاقتصاد الليبي:

النفط: كان اكتشاف النفط في ليبيا سنة 1959 دور هام في زيادة أهمية ليبيا الإستراتيجية. إذ أصبح أحد الدوافع التي تنشط الحركة الخارجية الليبية وأن تلعب دورا إقليميا ودوليا حيث يصل إنتاجه إلى 1.3 مليون برميل يوميا، وتعتبر من الدول التي تمتلك احتياطا كبيرا، حيث طالت باستمرار إدارة النفط بكل ما يعثرها من تفاعلات ومصالح مع القوى الدولية خارج الأطر الثورية ومنذ تأمينها بعد قيام الثورة سنة 1969 ويقودها تكنوقراط ليبيايون تعلموا في أوروبا وأمريكا.

بعد اكتشاف النفط الليبي تغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية وبعد بدأ تصديره انتقلت من كونها واحدة من أشد الدول فقرا في العالم إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط.¹

بدأ الاقتصاد الليبي ينتعش انتعاشا كبيرة بعد ظهور النفط، فيمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات:

◀ الفترة الأولى من 1961 إلى 1969

◀ الفترة الثانية من 1969 إلى 1988

◀ الفترة الثالثة من 1988 إلى 2001

¹ علي عبد اللطيف أحيدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 9.

1.3. الفترة الأولى من 1961 إلى 1969:

بدأ تصدير النفط مع بداية هذه الفترة ونتيجة عائدات النفط المصدر بدأ الاقتصاد الوطني في الانتعاش، وتحول من اقتصاد عاجز إلى اقتصاد فائض، غير أن هذا الفائض لم يحقق الفائدة المرجوة منه حيث اتسمت هذه الفترة وهي فترة الستينيات بالتالي:

- التنمية غير متوازنة مما أدى إلى سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد دون الاهتمام بتطبيق القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة
- تحقيق أول فائض في الميزان التجاري الليبي سنة 1963
- أخذت القطاعات الاقتصادية الأخرى تعتمد على النفط كمصدر أساسي للتمويل

- تزايد اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي
- النمو المطرد لقطاع التجارة الخارجية وخاصة الواردات
- محدودية الإنتاج المحلي لعدم قدرته على منافسة الواردات وانتقال العاملين منه إلى العمل في قطاع الخدمات.¹

- انعكاس تصدير البترول على تركيب التجارة الخارجي فكان وقعه كاملاً فأصبح الاقتصاد تبادلياً في المحل الأول والتجارة الخارجية هي عصب

¹ فؤاد شاكر، الإقتصاد الليبي بين الماضي والحاضر، آفاق المستقبل، ص 21.

الاقتصاد، فأصبح البترول يؤلف 99 % و 90 % من الصادرات في بعض

السنوات، وبأرباح البترول يتم استيراد كل شيء تقريباً.¹

2.3. الفترة الثانية من 1969 إلى 1988:

هذه الفترة تم وضع إستراتيجية جديدة تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام حفاظاً على عدم تبديد ثروة البلاد النفطية والحصول على أكبر عائد منها وتوجيهها إلى الأنشطة الإنتاجية بحيث يتحرر الاقتصاد الوطني من اعتماده الكبير على نشاط استخراج النفط ويقوم على أساس مبدأ الاقتصاد المتنوع وعلى الإنتاج الزراعي والصناعي وقد تم خلال عامين 1970 - 1971 اتفاقيتين بين الحكومة الليبية وشركات النفط العاملة في ليبيا، تم من خلالها رفع أسعار النفط الليبي حيث رعي فيها جودة النفط الليبي وتميزه بالموقع الجغرافي الممتاز وقلة التكاليف.²

3.3. الفترة الثالثة من 1988 إلى 2001:

صدرت العديد من التشريعات وذلك للتغلب على ندرة الموارد المائية³ الليبية من أهم أهدافها الاهتمام بالمشاركة الشعبية في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي.

¹ جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، عالم الكتب، القاهرة، 1973، ص 94.

² الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط لتنمية الخطة الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975، طرابلس، ليبيا، (تقارير وإحصائيات)، ص 28.

³ فؤاد شاكر، مرجع سابق، ص 20

فقد أجازت التشريعات الصادرة للأفراد ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والري والصناعة والحرف والمهن وتوزيع السلع وأداء الخدمات أي نشاط اقتصادي آخر يحتاجه المجتمع.¹

يتميز النفط الليبي بثلاث مميزات جعلت منه قوة اقتصادية وسياسية وهي:

◀ الموقع الجغرافي غرب قناة السويس حيث أعفي من إتاوة المرور فضلا عن

تحرر من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة بسبب الصراع العربي

الإسرائيلي وهو ما جعله الموقع الجغرافي القريب من السوق الكبرى للبترو

العربي في مقابل بعد بترو

◀ إن حوض البترول الليبي جاء قريب من السواحل الليبية مما يسهل تحميله

للموانئ الليبية

◀ نوعية البترول فهو من النوع الخفيف وبالتالي يلائم كل لأغراض الصناعة

ويكون الطلب عليه عالميا.²

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1992، ص ص 400-402.

² نصيرة حداد، آمال عاقب، مرجع سابق، ص 66.

مطلب 3: الدولة الليبية في ظل نظام معمر القذافي 1969:

عرف النظام السياسي الليبي بعد 1969 مجموعة من التغيرات، فبعد إلغاء النظام الملكي وبعده التوجه إلى النظام الجمهوري قد لعبت شخصية معمر القذافي دورا مهما في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي.

1. شخصية العقيد (معمر القذافي، متغير القيادة)

معمر القذافي هو معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي والشهير بالرجل الأخضر، من قبيلة القذافة، ولد في قرية "جهنم" بإحدى مناطق مدينة سرت عام 1942، وهو الأب الوحيد لعائلة بدوية تفلح الأرض وتمتحن رعي المواشي والإبل في منطقة صحرائ سرت. إلتحق بمقاعد الدراسة سنة 1956، أكمل معمر القذافي دراسته بالكلية الحربية في بنغازي في سنة 1963 تخرج منها عام 1965¹، وفي هذه الفترة وبالتحديد في 1964 كون مجموعة الضباط الودويين الأحرار، وبعد هذا العام تم إيفاء الزعيم الليبي إلى بريطانيا فتخرجمن الكلية العسكرية الملكية وكان في الأول من سبتمبر 1969 هو نقطة محورية في تاريخ ليبيا وفي تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل على الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر إنقلاب عسكري وكان أول ما فعله بعد طرد الملك إدريس السنوسي حيث أعطى نفسه رتبة "عقيد" وشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزميله في الإنقلاب عبد السلام جلود رتبة رائد، وغير إسم البلاد ليصبح "الجمهورية العربية

¹ رمزي المنيأوي، رجل من جهنم، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2002، ص 17.

الليبية" كما أطلق على نفسه لقب "قائد الثورة"، ويشغل منصب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى عام 1977 حيث أعلنت ليبيا أول جماهيرية في العالم¹.

2. المؤسسات السياسية في ليبيا أثناء حكم معمر القذافي:

بعد أحداث الفاتح من سبتمبر 1969 التي قامت بها اللجنة المركوية للضباط الوجدويين الأحرار بقيادة معمر القذافي التي تم على إثرها إلغاء الملكية في ليبيا عرف النظام السياسي تحولات جذرية خاصة من حيث مؤسساته، وكان ذلك عبر مرحلتين:

* أولاً : تأسيس الإتحاد الإشتراكي:

عرف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة إنتاج مؤسسات جديدة تأثرت بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في:

مجلس قيادة الثورة ⇐ هو بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية

يمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم

مجلس الوزراء ⇐ كان بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا ويشكل

ويعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة.

¹ حبيب هنري ، مرجع سابق، ص 121.

الإتحاد الاشتراكي العربي ⇐ تأسس الإتحاد في 11/06/1971 كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا وتقوم فلسفة هذا التنظيم على أنه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوة.

اللجان الشعبية ⇐ جاءت هذه اللجنة بعد إعلان الثورة الشعبية في 5 أبريل 1973، وذلك من خلال خطاب العقيد معمر القذافي في مدينة زوارة، وحسب معمر القذافي فإن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة.

السلطة القضائية ⇐ في 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

ثانيا: تأسيس اللجان الشعبية:

عرفت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية، إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب"، وقد نص إعلان سلطة الشعب على أن السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية.

عرفت ليبيا في هذه الفترة مؤسسات سياسية جديدة: المؤتمرات الشعبية الأساسية، المؤتمرات الشعبية غير أساسية، الاتحاد والنقابات والروابط المهنية، المؤسسات العسكرية، المؤسسات الإعلامية.¹

ومن أهم الأفكار التي جاء وقام بها معمر القذافي نذكر:

- **الكتاب الأخضر:** هو كتاب فلسفي سياسي ألفه معمر القذافي عام 1975، وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارة الإنسانية كالأشتركية والحرية والديمقراطية، حيث يتكون "الكتاب الأخضر" من ثلاث فصول:

- **الفصل الأول: (السياسي)** يتناول فيه مشاكل السياسة والسلطة في المجتمع
- **الفصل الثاني: (الاقتصادي)** يتناول فيه حلول المشاكل الاقتصادية والتاريخية بين العامل ورب العمل.
- **الفصل الثالث: (الاجتماعي)** يتناول فيه أطروحات عن الأسرة والأم والطفل والمرأة والثقافة والفنون.²

¹ حياة شنوف، ياسين غلاب، نو الدين سعيدة، آثار سقوط نظام القذافي على الإستقرار السياسي في منطقة المغرب

العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، 2015 - 2016، ص ص 10-11.

² London, Grenfell, university, 1998 Drink vandewalle libya, P 64.

ويعتمد القسم السياسي من الكتاب على ما أسماه نظرية "سلطة الشعب" التي تباهي بها **القذافي** وقدمها للعالم على أنها سبيل الخلاص من سنوات الظلام التي عاشها العالم في عصور ما قبل هذا الكتاب، ويتجلى هذا التباهي في الطريقة التي قدم بها **القذافي** نظريته فيقول: "إن الكتاب الأخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم"، ويرسم الطريق أمام الشعوب، لتعبر عصور الدكتاتورية إلى عصور الديمقراطية الحقيقية. إن هذه النظرية تقوم على أساس سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل، وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه.¹

3. النظرية العالمية الثالثة:

أتت النظرية العالمية الثالثة التي وردت في "الكتاب الأخضر" للعقيد **القذافي** في مجملها عبارة عن هجوم على الديمقراطية الغربية وما تمثله من إرتياب في مدى ملائمتها للمجتمعات العربية، لذلك صاحب خطابه العام باستخدام مفردات خاصة بتعاليم القرآن ورفض المؤثرات الحضارية الوافدة من الغرب.

كما يوجه "الكتاب الأخضر" نقدا كبيرا للديمقراطية الفردية ويرفض بشدة المجالس النيابية وما يتصل بها من انتخابات عامة ويهاجم الحزب والطبقة والإستفتاء، وينطلق من مسلمة أولية هي ان الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه.²

¹ احمد علي إبراهيم، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا: السياسة الدولية والإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2015، ص 29.

² نصيرة حداد، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثاني: تطور الأزمة الليبية وانعكاساتها

مطلب 1: توصيف بيئة الأزمة الليبية:

تعد ليبيا رابع أكبر البلدان في قارة إفريقيا والسادسة عشر على مستوى العالم، وهو ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح¹. فالأزمة التي عرفتها الجماهيرية الليبية كانت قائمة بالأساس على عدم تعاطي النظام السياسي ومتطلبات المواطنين، وكذا الفجوة والفراغ السياسي الذي خلفته طبيعة النظام السياسي الليبي ومزاجية العقيد القذافي. ومن هذا ظهرت أول بوادر شرارة الثورة ضد العقيد، بالإضافة إلى العديد من المشكلات.

1. معطيات وأسباب الأزمة الليبية:

توصف الأنظمة العربية جميعها بأنها محافظة بوجه عام، ذلك لأنها وعلى الرغم من النصوص التي تتميز بها لا تسمح بتغيير قيمة النظام أو هيكله الأساسي إستجابة للرأي العام أو بطريقة دورية على نحو سلمي، حيث أن تغيير الأنظمة العربية غالبا ما يكون عن طريق الوفاة الطبيعية أو الإغتيال أو الانقلاب العربي.

كما أن زيادة الوعي الثقافي والإجتماعي وزيادة الإحتكاك بين الشعوب ودخول العالم عصر الفضائيات المفتوحة، وتنامي ظاهرة المطالبة بالحقوق السياسية ووقوع العالم العربي

¹ نوقل أحمد سعيدة وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13، مارس 2017،

على وجه الخصوص في كوارث نتيجة القرارات الفردية غير المدروسة وفشل تجربة الحزب الواحد. وتبعاً لهذا انطلقت شرارة الإنتفاضة في عدد من الدول العربية من بينها ليبيا.

يمكن إرجاع الأسباب الكامنة وراء إندلاع الثورة في ليبيا والتي يمكن إعتبارها كمؤشر لفشل الدولة.¹

1.1. الأسباب التاريخية:

ارتبطت مسببات الأزمة الليبية بأرث تاريخي توارثته الأجيال الليبية، فمنذ القدم برز تنافس بين ولايات الشرق والغرب الليبي تضمن موضوع السيادة والمكانة، بالنظر إلى حقبة حكم العقيد قذافي يمكن القول أن الولايات الشرقية وخاصة بن غازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الإنقلاب التي قادها القذافي عام 1969 ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ومصدر الإضرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها، حيث قاد غلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينات بنحو ثلاثون ألف مهاجر إتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين محدثاً مفرغة

¹ نصيرة حداد، آمال عاقب، مرجع سابق، ص 76.

عناصرها: الإقصاء والقمع الذي يقود الإحتجاج والتمرد فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء...¹

2.1. الأسباب السياسية:

يمكن إعتبار ما حدث في ليبيا لم يكن مفاجأة في حقيقة الأمر بل إنه يعكس تراكمات العشر سنوات الأخيرة التي شهدت نمو الحاجز الذي يفصل المجتمع عن الدولة، لذا عاشت ليبيا انفصاما كبيرا بين الخطاب الذي يعلنه **القذافي** على الملأ والمحتوى الإيديولوجي الذي عبر عنه في "**الكتاب الأخضر**" وبين السياسات التي كان يتم تطبيقها، كما يمكن القول أن للعامل القبلي أثر جلي في إستبداد النظام السياسي السابق وذلك بإعتبار ليبيا دولة تقوم على تناثر القبائل بحيث لا يمكن إغفال دور القبيلة في التخلص من رفقاء دربه اللذين شاركوه في إنقلابه ضد الملك إدريس السنوسي 1969، بل إستمرت القبيلة كأحد آليات التنافس والصراع بين مكونات المجتمع الليبي²، حيث ثمة هناك خصوصيات قبلية وعرقية ومشاعر محلية قوية وتوترات ثقافية بين البدو اللذين يسكنون المناطق الداخلية والحضر الأكثر إنفتاحا اللذين يسكنون المناطق الساحلية،³ فضلت العلاقة

¹ محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، دراسات ومقالات، متصفح في <http://www.sis.gov/neuve/34/9htm> على 16:00 من موقع: 2018/05/10

² عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص 262.

³ Lebya setting geneva right, international oisis group. Middle east north africa report N° 157, 01/05/2018, P6.

بين المجتمع والدولة في ليبيا خاضعة لمعدات إيديولوجية والقبيلة وهو ما جعل ليبيا في الحقيقة تعيش تحت ثلاثة نظم في وقت واحد.

1. النظام الإيديولوجي وهو ذلك النظام كما وصفه "الكتاب الأخضر" في فصوله الثلاثة الذي يتحدث عن الديمقراطية والعدالة والمساواة. بغض النظر إلى إقتراحات "الكتاب الأخضر" من أجل محاولة الوصول إلى هذه القيم وهذا النظام ظل يستعمل كأساس وداعم لشرعية الحكومة والنظام.

2. النظام الرسمي يعتبر الترجمة العلمية لـ "الكتاب الأخضر" هو الذي تمثل في شكل المؤسسات السياسية والإدارية والحكم المحلي وغيرها.

3. النظام غير الرسمي تلك الترتيبات غير الرسمية التي حرص القذافي على إقامتها على كل المستويات الإقتصادية، الإجتماعية والعسكرية التي قامت على ما يمكن وصفه بأنه نمط من التحالف السياسي العسكري القبلي الإقتصادي لدرجة كبيرة.¹

كذلك من أسباب إندلاع الثورة تولي أشخاص غير مؤهلين السيادة، ناهيك عن الصلاحية الفرطة لأفراد الأمن بإنتهاك خصوصية أي مواطن في منطقته بإعتقاله دون

¹ عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 263

شرط. إضافة إلى غياب حرية الصحافة الهادفة لتحقيق الصالح العام. كلها أمور جعلت الطالبة بالتغيير والإصلاح أمرا لا بد من قيامه.¹

من هنا نجد أن انفجار الازمة في ليبيا لم يكن وليد اللحظة بل كان نتاج لعملية تفعيل مختلف مكبوتات المواطنين حول الأوضاع السياسية، الإقتصادية والإجتماعية التي عاشها الشعب الليبي، وهو أيضا له خلفية تاريخية. كما إغتتم الشعب الليبي فؤصة قدام ثورات مختلفة في الوطن العربي لتحقيق مطالبه والتي طال أمدها.

3.1. الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

تعد الأسباب الإقتصادية من بين محركات الثورة في ليبيا، كما نجد النفط أساسي في عملية التحول السياسي والإقتصادي والإجتماعي في ليبيا، ويثير النفط تحديات أمام مستقبل ليبيا، إلا أنه يعتبر عامل القوة الذي وفر وقود المغامرة للقذافي في الداخل والخارج، كما أن أخطر إستتبعات النفط كانت تلك المتصلة بإعطاء السلطة قوة مادية يمكن أن تستخدمها في تحقيق غايتين هما القدرة على توفير اشتراطات تغلغل الدولة في المجتمع وكذا التحرر من الحاجة إلى إسترضاء الناس سياسيا أو ديمقراطيا.²

¹ مختار بن حميدة، دراسة عملية تكشف أسباب الثورة الليبية (ليبيا)، متصفح في 2018/05/01 على 17:30.

<http://www.quryuaveu.com>

² عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 286.

وتعد ليبيا من أهم الدول المصدرة للنفط والغاز. كما كشفت مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدماً في دليل التنمية البشرية. فبعد أن كانت تحتل المرتبة 64 على المستوى العالمي لسنة 2000 فقد تقدمت في 2010 إلى المرتبة 52.

فبالرغم من كون ليبيا دولة غنية بالثروات ذات مؤشرات اقتصادية كبيرة تسمح لها توفير الرخاء والرفاهية لشعبها إلا أن إستيلاء القذافي وعائلته على الحكم وكذا بسط أيديهم على ثروات الدولة وإستغلالها لصالحهم وتبديدها في دعم تمويل الإرهاب ما أدى بليبيا نحو مسار مسدود دفع الشعب إلى محاولة إحداث تغيير في دولتهم بهدف إسترجاع حقوقهم الإقتصادية المنتهكة.

أما من الناحية الاجتماعية فيمثل العامل الاجتماعي أكثر العوامل المفسرة للسلوك الاحتجاجي الذي كان سببه الخدمات الاجتماعية والبطالة وتفتشي الفساد وغياب العدالة وكذا الفساد الإداري والمالي.

تطور وسائل الإتصال وشبكات التواصل الاجتماعي مما يؤدي إلى سرعة إنتشار المعلومة وتفعيل الرأي العام.¹

¹ الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي متصفح في 2018/05/10 على 19:00 من موقع: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818>

2. تداعيات الأزمة الليبية

يعتبر الحراك الليبي من أصعب المسارات وذلك بالنظر للتهديدات التي أفرزتها الأزمة وألقت بظلالها على الوضع الأمني في الداخل الليبي وكذا على دول الجوار الإقليمي، حيث خلفت الأزمة الليبية العديد من مسببات التوتر وتهديد استقرار المنطقة نظرا للوضع الأمني المنفلت من رقابة الدولة في ليبيا التي سينال كل منها نصيبه من زعزعة الاستقرار الداخلي.¹

1.2. داخليا

أ. على المستوى السياسي:

بمجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، فبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل أزمة حكومة انتقالية مؤقتة، والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد، بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل بحيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق التماسك وتلاحم مختلف القبائل

¹ عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22-23 جانفي 2014، ص ص 3-4.

والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلطي) وكذلك الأقليات الأتنية (الأمازيغ) الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد، وعليه فالمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا وخاليا من النضج الايجابي بحيث أن الرأي العام الليبي يتهم بعض أعضاء المؤتمر الوطني بسرقة المال العام وعدم درايتهم بالتركيبة القبلية للبلاد نظرا لنقص الخبرة والكفاءة المطلوبة، بالإضافة إلى عدم وضوح العلاقة بين المجلس الوطني المنتخب قبل عام والحكومة الحالية بقيادة علي زيدان والتي تتعرض لضغوط جديدة من أجل الاستقالة فحزب العدالة والبناء الذي يمثل جماعة الإخوان الليبية والتي فشلت في الانتخابات السابقة استطاعت أن تشكل جماعة مسلحة في مناطق مختلفة هدفها إسقاط الحكومة وجعل البلاد دوامة من الصراع.

ب. على المستوى الأمني:

يمكن اعتبار مصر أكثر دول الجوار تأثرا بسيطرة التنظيم على مدن ليبية بالإضافة إلى بؤرة التوتر والتسلح والتجنيد التي باتت على مقربة من حدودها الغربية حيث تم استهداف 21 من أبنائها ذبحا.¹

وعلى الرغم من أن ليبيا تخلصت من حكم الاستبداد والدكتاتورية لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة نظرا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، الأمر الذي خلق صراعا بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة والسجناء الفارين من

¹ تداعيات الأزمة الليبية على الجوار، مصر أولا ثم تونس مستقبلا، إرتدادات الانفجار متصفح في 2018/05/12 على

<http://www.elhayet.com/article643678>. 15:00

السجون الذين أطلق سراحهم القذافي لمواجهة الثوار، بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل، وهو ما خلق نوع من الهشاشة الأمنية وبالتالي فالدولة الليبية عاجزة كل العجز على فرض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة (الجيش، الأمن، القضاء، المخابرات) التي تحاصر حقول النفط والموانئ وبالتالي فإن هذه الفوضى السياسية والأمنية عطلت أحد أهم مصادر دخل الدولة على المستوى الاقتصادي.¹

ت. على المستوى الاقتصادي:

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الاقتصادية بفعل سيطرت الميليشيات والجماعات المسلحة على عدد من المناطق والمؤسسات الاقتصادية المهمة ومنها المؤسسات النفطية التي توفر أكثر من 96 % من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط، بحيث هبط إنتاجه بشكل حاد في يوليو إلى 1.4 مليون برميل يوميا وبالتالي كان لهذا المؤشر وقع سلبي على الصادرات الليبية، كما تواجه الحكومة مشكل في إعداد ميزانية سنة 2014 بسبب التقهقر النفطي وهو ما كلف الخزينة العامة خسائر وخيمة كما تراجعت قيمة الدينار الليبي إلى نصف قيمة.

¹ نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي متصفح في 2018/05/15 على 10:00 من موقع: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818>، ص 11.

ث. على المستوى الاجتماعي

عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى بين القبائل بحيث تم تهيش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في السياسة وحضورهم في صناعة القرار، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاختطاف والتعذيب ومنع تكوين الجيش وعمليات السلب كما أن بعض الكتائب لا زالت تدعي الثورية بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل طرابلس وتضايق البشر وتقطع الطرق، كما أن هناك ارتفاع في فئة المتشردين بسبب فقدانهم لمنازلهم إثر الثورة وخاصة سكان تاورغاء.

غياب المؤسسات الوطنية التي تخلق الإحساس بالمواطنة

ج. على المستوى البيئي

خلفت الأزمة الليبية مجموعة من المشاكل البيئية تتمثل في انتشار بعض الأمراض الناتجة عن تلوث المياه بسبب التفجيرات التي كانت تشهدها البلاد مع مخاطر الألغام والنوعية بأخطارها والأسلحة و مخلفات الحرب و الذخائر.

2.2. خارجيا:

أ. على الصعيد الدولي:

بعد الإطاحة بنظام القذافي الذي دام أربعة عقود لا تختلف معظم الدول التي ساهمت في هذه العملية العسكرية وافقت على قرار مجلس الأمن فيما يتعلق بوصف الحالة

العامة التي تمر بها ليبيا و خصوصا الجانب الأمني المتدهور وانتشار ظاهرة الإرهاب بالإضافة إلى تفشي السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني ولقد شهدت ليبيا تدخلا دوليا، الأمر الذي أثار ضجة في أوساط الشعب الليبي الذي رفض هذا التدخل باعتباره يمس السيادة الداخلية للدولة الليبية وتخوفهم من مطامع الدول الغربية وأمريكا في استغلال الثروات النفطية والتجارية والاستثمارية أو حتى السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد علما أن ما زاد أهمية التدخل الدولي عقب الأزمة وفكرة الأراضي الليبية على حقول النفط التي تنهافت عليها الشركات الأجنبية.

ولعل خير دليل على ذلك تلك القرارات المتسعة التي اتخذت من قبل أمريكا وفرنسا وبريطانيا بخصوص المشاركة في الثورة ضمن التحالفات العسكرية العربية (الناطو)، خصوصا وأنها كانت مضطرة للتصالح مع الأشخاص الذين كانت تضعهم بالأمس على رأس قوائم الإرهاب والمحافظة على مصالحها وتوسعها من خلال زيادة استثماراتها وفي قطاع النفط الليبي المغربي لهذه الدول.

ب. على الصعيد الإقليمي

يخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية و نشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، حيث أن مصر تعاني من تدفق الأسلحة المهربة و قد سبقت وألقت القبض على بعض

الجماعات النشيطة في هذا المجال، ولا يختلف الحال في الجزائر بحيث سبق المتشددون الإسلاميين الاستيلاء على مجمع (عين اميناس) للغاز الطبيعي، هذا ويشكل السلاح كذلك خطورة على المغرب حيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع المفتعل بين المغرب وجبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقراره، كما أن هذه الظاهرة المتنامية باتت تجارة رائدة في ليبيا حيث لعبت دورا كبيرا في تقوية شوكة الإسلاميين في مالي.

ولقد سبقت للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبيا إلى جماعة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا علما أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

كما أن هناك مشاكل مع النيجر التي ترفض تسليم الساعدي إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة. وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل نقطة استقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة مما يجعل البلد خطرا على نفسه وعلى جواره.¹

¹ نور أوعلي، مرجع سابق، ص ص 13 - 14.

مطلب 2: تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية وإسقاط نظام القذافي

1. التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) في الأزمة الليبية

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة كأفغانستان ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة كل من أعضائه على مدى، ما أدى إلى تخبط تلك العمليات، بالإضافة إلى المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي شهدت اختبارا حقيقيا في أفغانستان لتعكس الفجوة بين الأقوال والأفعال. ومن ثم كان التدخل للناتو في تلك الأزمة مرجعية إقليمية دولية وعوامل أخرى خاصة بالحلف ذاته.

2. موقف مجلس الأمن والأمم المتحدة

في ظل حالة الانقسام التي تسود الأمم المتحدة إزاء الأزمات التي تتطلب تدخل على نحو عاجل يرى الحلف الأطلسي أنه يمثل البديل العملي لهذه المنظمة، حيث يضم 55 دولة منها 28 عضوا رئيسيا و20 دولة تربط مع الحلف باتفاقات ثنائية، (1+28) و 7 دول هي أعضاء الحوار المتوسطي أي أن الحلف يضم أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة وبالتالي يتيح ذلك للحلف التدخل عسكريا خارج نطاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973¹ إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فإن حلف الناتو لم يتدخل سوى في نهاية مارس 2011 وبالرغم من طبيعة الناتو الأممية للتدخل فإنها قد أثارت ثلاث إشكاليات:

الإشكالية الأولى ⇐ تتعلق بأن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.

الإشكالية الثانية ⇐ أنه لم تشير قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها"، بمعنى

¹ قرار مجلس الأمن 1973، صدر بتاريخ 17 مارس 2011، إثر تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وعدم إستجابة السلطات الليبية لقرار مجلي الأمن 1970، فهو يفرض حظر جوي على ليبيا وكان تحت لواء الحلف الأطلسي.

إدراك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثارها قراراته السابقة المماثلة، فكان جل التركيز في الحالة الليبية على الإعلام من قضية حماية المدنيين.

الإشكالية الثالثة ⇨ تتمثل في أهمية المرجعية العربية التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة في دول الخليج وهي قطر والإمارات والكويت في عمليات الناتو في ليبيا، وبالتالي الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا وبقوة، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية والناتو عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا استهداف قوات القذافي للمدنيين فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول على نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا نوفمبر 2010.¹

3. أهم الدول التي شاركت في التدخل العسكري

الولايات المتحدة الأمريكية ⇨ إذ نددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد الشعب ووصف الرئيس الأمريكي باراك اوباما الأحداث على أنها عامل خارجي عن الأطراف الدولية وأن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل. وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض خطر الطيران بأكثر من 120 طائرة من طراز "أف 15" و"أف 16" في قاعدة سيغونيلا بجزيرة صقلية، وطائرات من نوع "ستيلث أو الشبح" وحملت

¹ احمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 161 - 162.

المروحيات "ياتان"، فضلا عن مدمرتين هما "باري" و "ستاوت" وكلتاهما مجهزتان بصواريخ "التوماهوك طراز بي أم 109" وسفینتان برمائيتان وثلاث غواصات.

بريطانيا ← وصف وزير الخارجية البريطاني **ويليام هينغ** قمع المتظاهرين في ليبيا على أنه عمل غير مقبول. وقامت بريطانيا على هذا الأساس بسحب الحصانة الدبلوماسية من **القذافي**. قامت بنشر ما يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيدو" و"يودوخايتير" في القواعد القريبة من ليبيا. كما لها قاعدة عسكرية في مالطا، توجد في قبرص ثلاث طائرات رادار "أواكس" إضافة إلى فرقتان هما "ستمانشر" و"كامبرلاند" وغواصة.

فرنسا ← أدان الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** الاستخدام المفرط للقوة في ليبيا ضد المدنيين، وطالب بالوقف الفوري لعمليات العنف وتتحى **القذافي** ورحيله من ليبيا، وقد أرسلت فرنسا إلى ليبيا ما يقارب 100 طائرة مطاردة من طراز "رافال" و "ميراج 2000" إضافة إلى طائرات رادار "أواكس" ووضعت القواعد الحربية في كورسيكا والتشاد في حالة استنفار وتموين كما أرسلت حاملة مروحيات من طراز "ميسترال" حاملة الطائرات "شارل ديغول" وغواصة مهاجمة نحو السواحل الليبية.

إيطاليا ← كان الموقف الإيطالي من الأحداث في ليبيا لا يختلف كثيرا عن باقي الدول الغربية، وعرضت إيطاليا استخدام 7 قواعد جوية في عمليات الحلف الأطلسي على ليبيا أهمها صقلية.

اسبانيا» كانت اسبانيا من بين الدول التي أعربت عن أسفها الشديد عن الوقائع في ليبيا واستنكارها لها. وقد شاركت في الحملة الدولية ضد ليبيا من خلال تقديمها تسهيلات لقوات الحلف في استخدام الممر البحر "مضيق جبل طارق"، واختراق إقليمها الجوي. كما قامت بتحضير قاعدة "روتا" التي قرب مضيق جبل طارق للاستخدام ودعم قوات الحلف، إضافة إلى قاعدة "موروت" جنوب إشبيلية التي تستخدمها القوات الجوية الاسبانية والأمريكية.¹

تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية: إذ أنه في نهاية شهر مارس أعلن "اندرس فوغ راسموسن" تولى حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف، والتردد بين الدول الأوروبية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا، وذلك بتاريخ 24 مارس 2011، ونفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها، وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها 18 دولة من أعضاء الحلف ومن الشرق الأوسط ضمن عملية "الحامي الموحد" بتاريخ 31 مارس 2011، وهي "بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، اسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة والولايات المتحدة"،² إذ نفذت طائرات الحلف ما مجموعه (17939) طلعة جوية مسلحة في ليبيا بين 31 مارس

¹ علاء الدين زردزمي، مرجع سابق، ص ص 128 – 129.

² Aysegul Aydin, Foreign powers and intervention in armed conflicts, california : standford university press, 2012, P 107.

2011 و 31 أكتوبر 2011 ، تم في (17314) طلعة منها إستخدام طائرات ثابتة الجناحين، و(375) بإستخدام الهليكوبتر و (250) بإستخدام مركبات جوية غير مأهولة أو طائرات بدون طيار، وكانت الضربات الجوية من نوعين متعمدة (مخطط لها مسبقاً)، وديناميكية (ضربات إنتهازية على الأهداف التي تظهر أثناء المهمة)، وكانت حملة الناتو الجوية في ليبيا الأولى في تاريخ الحلف التي تستخدم فيها ذخائر موجهة بدقة، كما إستخدم الحف (7642) سلاح جو أرض جميعها موجهة بدقة، و (3644) موجهة بالليزر، و (2844) موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية، و(1150) سلاح إطلاق مباشر موجه بدقة مثل " صواريخ هيلفاير " وأربعة أسلحة متنوعة موجهة بدقة، وأبلغ الحلف عن إطلاق قرابة (470) قذيفة من قبل سلاح البحرية،¹ بيد أنه لم يحدد عدد صواريخ "توماهوك" التي أطلقت من السفن، وقد ساهمت هذه الهجمات في تغليب كفة المعارضة على قوات القذافي وهزيمتها في معظم التراب الليبي، وذلك من خلال تغطية هجماتها والتمهيد لها بضرب دفاعات القذافي وذلك خاصة في باب العزيزية والعاصمة طرابلس، كما ساهمت بشكل أساسي في إعتقال معمر القذافي الذي إنتهى بمقتله.

نهاية الحضر الجوي (سقوط نظام القذافي) فبعد مقتله يوم 20/10/2011 اتخذ

الحلفاء قراراً مبدئياً بانتهاء لعمليات حلف الشمال الاطلسي في ليبيا يوم 31/10/2011.²

¹ Davide Witter, the Libyan révolution : Escalation et intervention, united states of America, institute for the study of war, 2011, P29.

² تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، مرجع سابق، ص 17.

4. نتائج سقوط نظام القذافي

لقد كان لسقوط نظام القذافي نتائج متعددة أثرت على الوضع الليبي الداخلي وكذا الوضع الخارجي لها، كما أن هذه النتائج كان لها امتدادات خارجية أثرت على دول الجوار بشكل واضح.

1.4. التشتت الاجتماعي

عرف المجتمع الليبي بعد 17 فيفري 2011 سلسلة من الفوضى بين القبائل حيث تم تهيش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في العمل السياسي وحضورهم في صناعة القرار، هذا ما أدى إلى نشوب عدة مواجهات بينها. إذ تحدث الناطق الرسمي باسم الحاكم العسكري بمنطقة الجنوب سعد العوفي عن مواجهات في مدينة سبعا بين عدة قبائل أبرزها قبيلتي "الورقلي" و"القذاذفة" نتج عن سقوط قتلى وجرحى وبحسب الهلال الأحمر نزح آلاف الأشخاص بسبب أحداث العنف المتفرقة بين القبائل، فبعد سقوط نظام القذافي وجدت بعض الأقليات فرصة لكي تطالب بحقوقها وأبرزها الأقلية الأمازيغية، بعد أن كانت هذه الأقلية تعاني من التهيش في فترة القذافي.¹

كل هذا إضافة إلى تفشي ظاهرة الاختطاف والتعذيب ومنع تكوين الجيش و عمليات السلب كما أن بعض الكتائب لا زالت تدعي الثورية بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل

¹ شريفة كلاغ، التهيش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع5، فيفري 2014، ص ص 75 - 76.

طرابلس وتقطع الطرق، كما أن هناك ارتفاع في فئة المتشردين بسبب فقدان منازلهم إثر الثورة وخاصة سكان تاورغاء.¹

لا تزال الهجرة غير الشرعية في ليبيا ما بعد 2011 وقد أصبحت تلك الهجرة أكثر تعقيدا مع إخفاء الصفة الأمنية على قضايا السيطرة على الحدود و مع التحديات الأمنية التي تواجه الحكومة المؤقتة تعمل على ترسيخ نفوذها وتعزيز سلطتها، بالإضافة إلى إقامة مراكز لاعتقال المهاجرين وهي الآن تحت سيطرة الكتائب المختلفة، مما يثير القلق بشأن إمكانية حصول المحتجزين فيها على الطعام والمياه والصحة واحتمال تعرضهم للاستغلال، وتبقى كتائب أخرى مسؤولة عن بعض النقاط الحدودية والموانئ حيث يحتجز المهاجرون.²

فبعد 17 فبراير 2011 ظهرت عدة إشكاليات الاجتماعية منهجة أهمها الصراع القبلي بين القبائل، الصراع العنصري بين عناصر من عرب والبربر وزنوج، وكذا الصراع الجهوي بين الأقاليم خاصة بين الشرق والغرب.³

كما خلقت الحرب الليبية مجموعة من المشاكل البيئية، تتمثل في انتشار بعض الأمراض الناتجة عن تلوث المياه بسبب التفجيرات التي كانت تشهدها البلاد.⁴

¹ نور أوغلي، مرجع سابق.

² سامويل شيونغ، الحماية للمهاجرين بعد الثورة الليبية، متصفح يوم 2018/06/06 على 13:00 من موقع: <http://www.fmrenew.org/ar/nortafrika/chnng.html>.

³ علي محمد جيهان، تقرير الأوضاع العامة في ليبيا في نهاية العام 2014. متصفح في 2018/06/06 على 14:00 من <http://www.ab.ly/magazine-articles/item/532-2014.html>

⁴ نور أوغلي، مرجع سابق، ص 7.

2.4. الوضع الأمني والسياسي

جعل سقوط نظام القذافي الوضع الأمني في المنطقة يطبع بالهشاشة، نفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة وتآهب القوى المعادية للثورات المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث إلتحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية، فمت أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب عموما و يبدو جليا لدى بعض المتخصصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه بـ"مرحلة متقدمة" من "التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث تشهد تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي انطلاقا من ليبيا.¹

فانهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بأنواعه في كافة مخازن الجيش والشرطة للاستعانة به في مواجهة النظام، حيث نشاط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح كان له أثر سلبي على الحراك العربي، وبالتالي تحولت

¹ احمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجموعة الخبراء الغاريين، ع 6، سبتمبر 2011، ص 1.

الأراضي الليبية إلى منطقة عبور انطلاق لأنواع الجريمة المنظمة: (تجارة السلاح، المخدرات، الهجرة غير الشرعية...)¹.

3.4. التراجع الاقتصادي

بدأ الاقتصاد الليبي بالإنهيار منذ عام 2012، إذا بدأت الفصائل السياسية هناك من حمل السلاح ومحاولة بعضها السيطرة على منابع النفط ووسائل نقله والموانئ التي يصدر منها، فضلا عن تعطيل مؤسسات الدولة و محاولة السيطرة على دولا العمل داخل هذه المؤسسات، إلا أن في عام 2014 زادت شدة وتيرة النزاع المسلح بين القبائل الليبية، وزاد على ذلك تدهور أسعار النفط منذ منتصف 2014 التي بلغ حجم اتفاقها نحو 36.5 مليار دولار، لم يتسنى للحكومة من إيرادات مواجهة هذه المصروفات سوى 18.7 مليار دولار، أي أن الإيرادات بلغت أقل من 50 % من حجم الإنفاق العام، ويرجع ذلك لانخفاض إنتاج ليبيا من النفط ليكون في المتوسط بنحو 250 ألف برميل يوميا بعد أن كان 1.5 مليون برميل يوميا في عام 2010، وهو ما جعل البنك المركزي يلجأ إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي للبلاد المقدّر بـ 113 مليار دولار بنهاية عام 2013 ويذهب إلى صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا الاحتياطي معرض للنفاذ بعد مرور 5 سنوات إذا استمرت حالة عدم الاستقرار على ما هي عليه في ليبيا، في ظل غياب الدولة تدهورت الحياة الاقتصادية

¹ عاشور شوابل، مرجع سابق، ص 4.

بليبيا فيما يتعلق بنشاط التجارة والصناعة، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.¹

كما أسفرت الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي والإقليمي، فقبل نشوب الحرب كانت حصة ليبيا تشكل 2 % من انتاج النفط الخام في العالم، وأدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص في السوق الدولية.

كانت نتيجة الحرب هو حالة الركود الكبيرة التي شهدتها قطاع الاقتصاد الليبي عام 2011 العام الأسوأ حيث شهد فيه الاقتصاد الليبي انكماش فاق 60 % نتيجة لتوقف كل النشاطات الاقتصادية في البلاد.²

مطلب 3 انعكاسات التدخل العسكري على الدولة الليبية

يكمن دور القوى الأجنبية التي تسعى في ظل الأوضاع العربية الحالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: إشاعة الفوضى وتقويض الأمن والاستقرار في الدول العربية، وتمزيق وحدة المجتمعات العربية وإثارة الصراعات الداخلية بين مختلف قوى المجتمع وخصوصا

¹ حياة شنوف، ياسين غلاب، نور الدين سعيدة، مرجع سابق ص 32.

² رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012، متصفح يوم 2018/05/15 على 22:30 من موقع: <http://www.info.org/external/arabicpnbs/Fdp/2012/201ncda>.

على أساس طائفي وإضعاف استقلال الدول العربية وقدرتها على التحكم بمقاديرها واستغلال الصراع لأهداف استراتيجية.¹

1. الانعكاسات الأمنية والعسكرية

إن التدخل العسكري ساهم في إسقاط كل مؤسسات الدولة المدنية وتدمير هيكلية الجيش فأصبح تأمين الحدود أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، وهذا ما يجعل ليبيا مكانا مناسباً لأسواق السلاح والمخدرات، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة ككل. كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة آمنة للتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطراً على المناطق المجاورة والعالم.²

2. الانعكاسات المادية والاقتصادية:

إن الأحداث التي عرفتها ليبيا و التدخل العسكري أدى إلى وقوع خسائر اقتصادية عالمية كبيرة، سواء الاقتصاد الليبي والذي تراجع بصورة ضخمة أو بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والأمريكي الذي يعتمد على النفط الليبي.³

¹ يمينة توفير، مرجع سابق، ص 92.

² تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي حقوق الإنسان في ليبيا، جانفي 2012، ص 17.

³ محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا. متصفح في 2018/06/14 على 11:00 من موقع:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx>

فقد أدى قصف ليبيا إلى خروج مئات آلاف العمال الأسويين وشرق الأوروبيين وأيضاً المتخصصين من جميع الأنواع، وقد كان هدف هذا الغزو هو التحكم في نفط ليبيا وتسليمه للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والفرنسية والبريطانية يتحكمون بالفعل في ملايين الأقد من حقول النفط الليبية.¹

3. الانعكاسات الاجتماعية والإنسانية:

كان الهدف الأساسي من إصدار مجلس الأمن القرار 1973 الذي يجيز اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل حماية المدنيين و المناطق الأهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية رغم الاحتياطات التي اتخذها الحلف إلا أن حدثت العديد من الوفيات في صفوف المدنيين والعديد من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. كما عرفت ليبيا العديد من عمليات الخطف والقتل الغوغائي من طرف القوات المعارضة لعدد من المدنيين الذين كانوا يساندون القذافي أو أنصار القذافي.²

¹ جيمس بتراس، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع، فاطمة نصر مترجما، القاهرة، سطور الجديدة للنشر، 2010، ص ص 64-71.

² منظمة العفو الدولية، ليبيا: الضحايا المنسوبون لضربات حلف الناتو. متصفح في 2018/06/06 في 14:00 من موقع: <https://www.amnesty.org/download/Documents/24000/mde190032012ar.pdf>

4. سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية

1.4. نجاح الحل السياسي:

وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على أرضية القبول في حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه. ولتحقيق هذا الحل السياسي يتطلب عدة شروط منها:

على المستوى الوطني ← يتطلب التواصل لتوافق سياسي ينهي الصراع في ليبيا وتوفر القناعة لدى أطراف بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحققت، وبأن حسم الصراع عسكريا لصالح أي منها غير متيسر في المدى المنظور. وبأن استمراره يلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية الليبية.

على المستوى الإقليمي والدولي ← طلب نجاح الحل السياسي توافقا بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دورا دوليا أقوى في فرض اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني على الأطراف الليبية المتصارعة وعلى الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي وعلى إفشال المصالحة الوطنية، كما يتطلب النجاح السياسي توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض الأطراف الصراع وتبنى إتفاق الصخيرات و حكومة الوفاق بصورة حقيقية، وإدراك الانعكاسات الخطيرة المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي.

2.4. النتائج المتوقعة لنجاح الحل السياسي

أ. على الصعيد الداخلي:

- الحفاظ على وحدة الدولة الليبية
- تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف
- فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي
- فتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطية في البلاد
- محاصرة الفكر المتطرف ووجود المجموعات الإرهابية وحرمانها من استثمار
- حالة الفوضى

ب. على الصعيد الخارجي

- وقف التدخلات الإقليمية والدولية
- دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة
- الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي
- وقف الانعكاسات السلبية على دول الجوار

5. تقسيم الدولة:

ترسيم الانقسام السياسي، وإنهاء وحدة الدولة و تقسيمها إلى كيانات منفصلين على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية.

1.5. النتائج المتوقعة في تقسيم الدولة:

أ. على الصعيد الداخلي:

- ◀ ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة
- ◀ استمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة
- ◀ إلحاق ضرر بالغ بالحالة الاجتماعية و بالوحدة الوطنية
- ◀ توفير تربة خصبة للتطرف والتمدد الحركات الإرهابية المتشددة

ب. على الصعيد الخارجي:

- ◀ زيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها.
- ◀ التأثير بصورة سلبية في مسار التحول السياسي والديمقراطية في المنطقة.
- ◀ زيادة التهديدات والانعكاسات الخطيرة على الأمن الإقليمي وخاصة أمن دول الجوار.

◀ جمود الوضع القائم

◀ استمرار حالة الاقتتال والفوضى.

ت. على المستوى الوطني

◀ استمرار ميزان القوى الحالي وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الصراع

لصالحه

◀ عدم توافر الرغبة لدى الأطراف المعارضة لإتفاق الصخيرات للقبول بحكومة

الوفاق الوطني.

ث. على المستوى الإقليمي والدولي

◀ يتطلب استمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف الليبية المتصارعة

بالتوتيرة الحالية دون تراجع أو زيادة كبيرة تخل بميزان القوى لصالح طرف

من الأطراف.

6. النتائج المتوقعة لاستمرار الوضع القائم:

أ. على الصعيد الداخلي:

◀ استمرار الفوضى والافتتال والاضطراب وغياب الاستقرار السياسي والأمني.

◀ استمرار الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمع القائم.

◀ استمرار استنزاف الاقتصاد الوطني وتراجع الأوضاع المعيشية.

◀ بقاء الفرصة لتجدد نشاط المجموعات المتطرفة الإرهابية

ب. على الصعيد الخارجي

◀ استمرار التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة

الصراع

◀ استمرار الانعكاسات السلبية لحالة الفوضى والافتتال في ليبيا على الاستقرار

الإقليمي

◀ استمرار التأثير السلبي للصراع في ليبيا على مسار التحول الديمقراطي في

المنطقة.¹

¹ نوفل أحمد سعيدة، مرجع سابق، ص ص 17 - 21.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن القول انطلاقاً مما جاء في الفصل الثاني أن أسباب وتداعيات الأزمة الليبية في مجملها أسباب اجتماعية، سياسية واقتصادية وأبرزها الأسباب السياسية وأن النظام السياسي الليبي في عهد **معمر القذافي** 1969 هو النظام القائم على الفردية في الحكم واتخاذ القرار، كما أنه نظام يقوم على القبلية وأن المؤسسات السياسية فيه ذات هيكلة خاصة مغايرة للأنظمة السياسية العالمية.

كما يمكن أن نستنتج مما سبق أن النظرة الغربية للتدخل العسكري لم يكن ذو دافع إنساني بل ركز على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي سطرته الدول الغربية من وراء هذه العملية العسكرية، وأن الفوضى الناجمة هي نهج الولايات المتحدة الأمريكية في كل عملية تدخل تقوم بها والتي تسعى من خلالها إحداث حالة من الفوضى في مواقع الأزمات والصراعات ما يتيح لها التحكم في مجريات الأحداث وتوجيهها لمصالحها.

كما توصلنا إلى أن الانعكاسات السلبية من وراء التدخل شملت جميع المجالات بدءاً من المجال السياسي ثم الأمني والاقتصادي وهذا ما أدى إلى تأزم الوضع ليصل إلى مرحلة متقدمة من الانهيار.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراسة وتحليل التدخل العسكري الإنساني في ليبيا، ومن خلال التطرق إلى المفاهيم وأنواع التدخل ودراسة المكانة الجيوسياسية لليبيا ودوافع التدخل وانعكاساته، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التدخل العسكري من المفاهيم التي يركز فيها الجدل والإختلاف بين السياسي والقانوني وتعدد النظريات والمدارس الفكرية التي تناولته كل منها انطلاقاً من تفسيرها لعمل التدخل.

- إن نظام معمر القذافي الذي امتاز خلال فترة حكمه بتوجهاته ومؤسسته بالخصوصية الفريدة ومركزية إصدار القرار مما جعل ليبيا ونظامها الجماهيري نظاماً فردياً ودكتاتورياً أدى إلى دخول ليبيا في أزمات وصراعات داخلية وخارجية مع دول غربية. هذا ما ساهم في انتشار الفوضى بمجرد إيجاد السبب الذي تمثل في الانتفاضة الشعبية.

- إن التدخل العسكري في ليبيا شاركت فيها مجموعة من الأطراف وذلك نتيجة العديد من الدوافع والأسباب كما أدى هذا التدخل إلى خلق العديد من النتائج. وهذا ما طرح مجموعة السيناريوهات والتوقعات لمستقبل الدولة الليبية.

- إن التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي رغم أنه كان لأغراض إنسانية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان إلا أن هذا الهدف الأساسي من وراء التدخل

العسكري هو إسقاط النظام السياسي القائم، إضافة إلى مصالحها الخاصة المتمثلة خاصة في توسيع نفوذها في المنطقة وفرض سيطرتها وهيمنتها واستعمال ثرواتها الطبيعية.

في الأخير إن حلف الشمال الأطلسي تمكن من الإطاحة بالنظام السياسي القائم للعقيد **معمر القذافي** وذلك بمساعدة القوات المعارضة للنظام، وكان لهذا التدخل انعكاسات أمنية سلبية أكثر من إيجابية امتدت إلى خارج حدود الدول الإقليمية (انتشار الأسلحة، موجات الهجرة، التجارة بالبشر، تشتت المؤسسات) وتحول ليبيا على دولة فاشلة.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

يخضع موضوع هذه الدراسة بالأساس إلى محاولة استنتاج الدور الذي لعبته دول حلف الشمال الأطلسي في التدخل بعد الأزمة الليبية وعلاقته بسقوط النظام السياسي القائم في ليبيا.

إن هذا التدخل راجع إلى عدد كبير من التراكمات والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وإلى طبيعة النظام السياسي الليبي والتحولت الإستراتيجية الدولية والعقيدة الأمنية لحلف شمال الأطلسي.

التدخل العسكري الإنساني في ليبيا هدفه حماية الشعب الليبي من قمع واضطهاد القذافي، وفي نفس الوقت لنشر الديمقراطية، وتحقيق مصالحها الخاصة (اقتصادية خاصة النفطية) لهذه الدول الكبرى المرتبطة بالأهمية الجيوسياسية لليبيا.

إن هذا رجع بانعكاسات سلبية على ليبيا شملت مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، كما أثر ذلك سلبا على الدول المجاورة وزاد من جدلية شرعية ومشروعية التدخل العسكري الإنساني في العلاقات الدولية.

قائمة المراجع

I. كتب

1. كتب باللغة العربية:

1. بلقزيز عبد الإله ، رياح التغيير في الوطن العربي، مركز دراسة الوحدة العربية،

لبنان، 2012

2. بوراس عبد القادر ، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار

الجامعة الجديدة، 2009

3. جندلي عبد الناصر ، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية

والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007

4. حمدان جمال ، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافيا السياسية، عالم

الكتب، القاهرة، 1973

5. علي إبراهيم احمد ، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في

ليبيا: السياسة الدولية والإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى،

2015

6. المنياوي رمزي ، رجل من جهنم، القاهرة، دار الكتاب العربي، 2002

7. ناصف حتى يوسف ، النظرة في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتب العربية،

1985

8. حبيب هنري، ليبيا بين الماضي والحاضر طرابلس، منشورات المنشأة الشعبية للثورة والتوزيع والإعلان، 1981

2. كتب مترجمة

1. جيمس بتراس، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع، فاطمة نصر مترجما، القاهرة، سطور الجديدة للنشر، 2010

II. مجلات وتقارير

1. المجلات

1. احمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجموعة الخبراء الغاريين، ع 6، سبتمبر 2011

2. إسماعيل عبد الكريم، مقال "التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي"، (الجزائر): دفاثر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 12، 2015

3. تقرير تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني، مسارات (نشرة شهرية) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، عدد ماي 2013

4. شريفة كلاغ، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع5، فيفري 2014

5. نوفل أحمد سعيدة وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13، مارس 2017

2. التقارير

1. الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 جويلية 2011.

2. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي حقوق الإنسان في ليبيا، جانفي 2012.

3. الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط لتنمية الخطة الثلاثية الاقتصادية والاجتماعية 1973 - 1975، طرابلس، ليبيا، (تقارير وإحصائيات).

4. ريماء إبراهيم حميدان، سياسة إدارة الموارد المائية في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أبريل 2017.

5. عاشور شوابل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22-23 جانفي 2014.

6. عبد الرحمن علي محفوظ، الهدف من المقرر الاحتواء بالاقتصاد الليبي ومعرفة مدى الإعتمادات الكلية و ما هو النمط المثالي في الاقتصاد الليبي بوجه عام، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

7. علي عبد اللطيف أحميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
8. فؤاد شاكر، الإقتصاد الليبي بين الماضي والحاضر، آفاق المستقبل.
9. كمال بوناب، التدخل العسكري لإعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي والتوضيف السياسي، في إطار ملتقى وطني الأول حول مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الراهنة لميثاق الأمم المتحدة، الجامعة الإفريقية، أدرار (حاليا).
10. محمد السيد، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، مؤسسة شباب الجامعة، 2006 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1992.

II. رسائل ومذكرات جامعية:

1. ساسي بن علي، المنظمات غير الحكومية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل، رسالة مقدمة لشهادة الماجستير غير منشورة، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2002 - 2003.
2. سمير حمياز، إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي: دراسة حالة الشرق الأوسط، مذكرة شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

3. علاء الدين زردومي ، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة مقدمة لشهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 - 2013.

4. حياة شنوف، ياسين غلاب، نو الدين سعيدة، أثر سقوط نظام القذافي على الإستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، 2015 - 2016.

5. محمد شباني، الوضع في ليبيا وأثره على منطقة المغرب العربي، مذكرة شهادة الماستر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2015.

6. نصيرة حداد، أمال عاقب، تطور مفهوم التدخل الإنساني على ضوء الأرضية الليبية لفترة ما بين 2011 - 2013. مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015 - 2016)

7. يمينة تويقر، إنعكاس التدخل الدولي العسكري على الأمن والإستقرار في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا، مذكرة شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

III. مراجع باللغات الأجنبية

1. Aysegul Aydin, Foreign powers and intervention in armed conflicts, California : standford university press, 2012.
2. Charles-Philippe David et Jean-Jacques Roche. *Théories de la sécurité*, Edition Montchrestien, 2002.
3. Davide Witter, the Libyan révolution : Escalation et intervention, United States of America, institute for the study of war, 2011.

4. Lebya setting geneva right, international oisis group. Middle east north africa report N° 157, 01/05/2018.
5. London, Grenfell, university, 1998 Drink vandewalle libya

IV. المراجع الإلكترونية:

1. المراجع الإلكترونية مصنفة حسب صاحب المقال:

1. رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2012، متصفح يوم 2018/05/15 على 22:30 من موقع:
<http://www.info.org/external/arabicpnbs/Fdp/2012/201ncda>
2. سامويل شيونغ، الحماية للمهاجرين بعد الثورة الليبية، متصفح يوم 2018/06/06 على 13:00 من موقع: <http://www.fmrenew.org/ar/nortafrika/chnng.html>
3. عز الدين حمايدي، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، متصفح يوم 2018/05/02 على 13:00 من موقع: [https://www.politics-](https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzri-albnai-fi-alylaqat-alduli.5983)
[dz.com/community/threads/alnzri-albnai-fi-alylaqat-alduli.5983](https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzri-albnai-fi-alylaqat-alduli.5983)
4. علي محمد جيهان، تقرير الأوضاع العامة في ليبيا في نهاية العام 2014. متصفح في 2018/06/06 على 14:00 من [http://www.ab.ly/magazine-](http://www.ab.ly/magazine-articles/item/532-2014.html)
[articles/item/532-2014.html](http://www.ab.ly/magazine-articles/item/532-2014.html)

5. محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا. متصفح في

2018/06/14 على 11:00 من موقع:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx>

6. محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة،

دراسات ومقالات، متصفح في 2018/05/10 على 16:00 من

موقع: <http://www.sis.gov/neuve/34/9htm>

7. مختار بن حميدة، دراسة عملية تكشف أسباب الثورة الليبية (ليبيا)، متصفح في

2018/05/01 على 17:30. <http://www.quryuaveu.com>

8. نور أو علي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي متصفح في 2018/05/15

على 10:00 من موقع: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818>

2. المراجع الإلكترونية مصنفة حسب عنوان المقال:

1. الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي متصفح في 2018/05/10 على

19:00 من موقع: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33733818>

2. تداعيات الأزمة الليبية على الجوار، مصر أولا ثم تونس مستقبلا، إرتدادات الانفجار

متصفح في 2018/05/12 على 15:00.

<http://www.elhayet.com/article643678>

3. ليبيا المعرفة، متصفح في 2018/05/15 على 20:00 من موقع :

<http://www.marefa.org/ليبيا>

4. منظمة العفو الدولية، ليبيا: الضحايا المنسوبون لضربات حلف الناتو. متصفح في

2018/06/06 في 14:00 من موقع:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/24000/mde1900>

32012ar.pdf

الفهرس

فهرس المواضيع

01	 مقدمة
	الإشكالية:
	هل شكل التدخل العسكري في ليبيا قطيعة مع المبررات الأخلاقية التي يسوقها
02	 أنصار هذا التوجه؟
06	 الفصل الأول: التدخل العسكري الإنساني
07	 المبحث الأول: ماهية التدخل العسكري الإنساني
07	 مطلب 1 : مفهوم التدخل العسكري الإنساني
13	 مطلب 2: تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني
19	 المبحث الثاني أنواع التدخل العسكري الإنساني
19	 المطلب 1: التدخل العسكري من حيث صورته
21	 مطلب 2: التدخل العسكري من حيث أشكاله
22	 المطلب 3: التدخل العسكري الإنساني من حيث دوافعه وأهدافه
37	 الفصل الثاني: التدخل العسكري في ليبيا وآثاره على مستقبل الدولة الليبية
38	 المبحث 1: جيوسياسية ليبيا
38	 مطلب 1: الموقع الجغرافي والمقوم سكاني
45	 المطلب 2: الأهمية الاقتصادية ودور النفط في الاقتصاد الليبي
52	 مطلب 3: الدولة الليبية في ظل نظام معمر القذافي 1969
57	 المبحث الثاني: تطور الأزمة الليبية وانعكاساتها
57	 مطلب 1: توصيف بيئة الأزمة الليبية

	مطلب 2: تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية وإسقاط نظام
69	القذافي
79	مطلب 3 انعكاسات التدخل العسكري على الدولة الليبية.....
88	خاتمة
91	خلاصة الدراسة

Résumé de l'étude:

Le sujet de cette étude est principalement d'essayer de conclure le rôle joué par les pays de l'OTAN dans l'intervention après la crise libyenne et sa relation avec la chute du système politique en Libye. Cette intervention est due à un grand nombre de facteurs politiques, économiques, sociaux et juridiques, à la nature du système politique libyen, aux changements stratégiques internationaux et à la doctrine de sécurité de l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord.

L'intervention humanitaire en Libye vise à protéger le peuple libyen contre l'oppression et l'oppression de Kadhafi, tout en répandant la démocratie et en réalisant ses propres intérêts (économiques et pétroliers) pour ces grands pays associés à l'importance géopolitique de la Libye. Cela a eu des répercussions négatives sur la Libye, y compris divers aspects politiques, économiques, sociaux et de sécurité, ainsi que sur les pays voisins et a accru la légitimité et la légitimité de l'intervention militaire dans les relations internationales.